كومباس 2020

ألمانيا فى العلاقات الدولية
أهداف وآليات وتصورات

الشرق الأوسط وشمال إفريقا

المنطقة المتعثرة على مفترق الطرق

المؤلف: أندرى جيربر

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

January 2007

كومباس 2020

ألمانيا فى العلاقات الدولية
أهداف وآليات وتصورات

تساهم مؤسسة فريدريش إيبرت بمشروع "كومباس 2020" فى الحوار حول أهداف وأدوار واستراتيجيات ألمانيا الاتحادية فى علاقاتها الدولية. ويرتبط مشروع "كومباس 2020" بالعام الحالى، 2007 العام الذى يلقى الضوء على الدبلوماسية الألمانية حيث ترأس فيه ألمانيا الاتحاد الأوروبي ومجموعة ال، G8. من خلال 30 مقال يعرض المشروع أهم الموضوعات والمجالات التى تخص العلاقات الخارجية الألمانية. وتتسم جميع المقالات ببنية واحدة حيث يبدأ المقال بطرح أهم التطورات والتحديات واللاعبين الأساسيين فى المجالات والموضوعات السياسية، يليه تحليل الدور الراهن والاستراتيجيات والمفاهيم الألمانية/الأوروبية. ثم تطرح فى الجزء الثالث (بعنوان "سيناريوهات") حلول بديلة وواقعية تبلور مسار المجال السياسي فى الأعوام ال 15 القادمة. فى ختام المقال تقدم نقط الانطلاق الممكنة للدبلوماسية الألمانية والأوروبية.

Jochen Steinhilber
Katrien Klüver

Friedrich-Ebert-Stiftung
Dept. for Development Policy
Hiroshimastraße 17
D - 10785 Berlin

Tel. +49-30-26935-972
Fax +49-30-26935-959
kompass2020@fes.de
www.fes.de/kompass2020

ترجمة: د. علا عادل، القاهرة، مصر
يشكر المؤلف العاملين بمكتب المؤسسة بمصر
على إسهامهم فى ترجمة هذا المقال

ISBN 978-3-89892-633-1
© Friedrich-Ebert-Stiftung, Bonn/Berlin 2007
Design, Set and Layout: Dreispringer, Berlin
Arabic Set: mediaAGENT, Berlin

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المنطقة المتعثرة على مفترق الطرق

المؤلف: أندرى جيربر

ملخص 2

أولا: الظروف العامة 3

1.1 المنطقة المتعثرة 3

1.2 أسباب تعثر الديمقراطية والركود الاقتصادي 6

1.3 منظور التنمية 7

1.4 مبادرة السلام في مدريد – ما بين النشوة والانهيار 9

1.5 حرب العراق 2003 – نجاح عملية "نيو كون" لكن المريض العراق (كاد أن يكون قد توفى) 12

1.6 شبح الهلال الشيعي ينتشر 14

1.7 الصراع النووي مع إيران – واقع قائم وتصعيد (لا) يمكن تجنبه 14

1.8 حرب "المصادفة" بين إسرائيل وحزب الله في صيف 2006 15

ثانيا: سياسة ألمانيا 16

ثالثا: سيناريوهات 17

3.1 العاصفة فى الصحراء 18

3.2 الدمار 19

3.3 السراب 20

رابعا: خطوات الحل 21

4.1 توفيق السياسة الأوروبية مع المنطقة 21

4.2 إحياء عملية السلام الشامل بالشرق الأوسط 22

4.3 الحفاظ على أمن إسرائيل وإنشاء دولة فلسطين 23

4.4 دعم لبنان 23

4.5 احتواء سوريا 24

4.6 إدماج إيران 24

4.7 تحقيق استقرار العراق 25

4.8 بناء سياسة واسعة لنزع السلاح وتخفيف التوتر 26

4.9 تشجيع التنمية الاجتماعية الاقتصادية والاندماج 26

4.10 المطالبة بالانفتاح السياسي 27

ملخص

إن منطقة الشرق الأوسط والأدنى وشمال أفريقيا التي تستحوذ على حوالي 65 % من احتياطي النفط العالمي وكذلك نحو 45 % من المخزون العالمي للغاز تعاني من نقص شديد في الديمقراطية والتنمية وهو ما يرجع في الأساس إلى مزيج من تعدد الصراعات السياسية الكبيرة وهياكل الحكم الاستبدادية لأغلب الأنظمة في هذه المنطقة والتي تعرقل تلك المسيرة.

ويؤثر الضغط السكاني المتزايد وتغير الأجيال المتوقع للسلطة والتحديات الثقافية والتحول إلى تقنية المعرفة والتي يمكن أن تتعرض للخطر جراء الاعتماد على الموارد الثابتة والنظام القبلي السائد في كثير من المجتمعات والتعامل غير الواضح مع ظاهرة التشدد الاسلامي تأثيرا إضافيا على الوضع في هذه المنطقة. لكن أهم ما تتعلق به التصورات لهذه المنطقة هو كيفية تطور الصراعات الكبرى التي لم تحل بعد: ولاسيما الصراع العربي الإسرائيلي وأزمة العراق والنزاع الإقليمي بين الشيعة والسنة كنتيجة لحرب العراق الأخيرة والصراع النووي مع إيران والذي ظهر بوضوح في الاعتماد المتبادل المتزايد بينهما في الحرب "العشوائية" بين إسرائيل وحزب الله في صيف عام 2006.

وإذا ما ظلت هذه الصراعات والمشاكل الهيكلية بدون حل فسوف تتزايد من المنظور الألماني والأوروبي الأخطار على أمنها واستقرارها وازدهارها.

ولتوضيح هذه المخاطر بصورة أفضل فقد قمنا بوضع سيناريوهات "عاصفة في الصحراء" و "الدمار" و "السراب" والتي تجتمع كلها في نقطة واحدة: ألا وهي أنها تبدأ من منطلق تطور الصراع النووي مع إيران وتمر بمختلف التسلسلات والنتائج والآثار التي تحدثها والتي تنشأ عن محاولات منع إيران من صنع القنبلة الذرية بالقوة أو التي تنشأ عن ردود الفعل حيال امتلاك إيران للسلاح النووي. وهذا ليس من قبيل المصادفة: فإيران هي المثال الواضح على التباعد بين العالم الغربي والدول ذات النزعة الإسلامية. فإيران بوصفها دولة داعمة للإرهاب ودولة (يبدو أنها) تهدف لتصنيع القنبلة الذرية ترمز إلى التطرف في الإسلام السياسي وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهي برغبتها الكامنة في أن تكون زعيما إقليميا كبيرا يمكن أن يمثل دورا هاما فيما يتعلق بحل النزاع العربي الإسرائيلي ودعم الاستقرار في العراق وأفغانستان وتحسين العلاقة بين الشيعة والسنة في المنطقة. ولا يمكن إغفال الصراع النووي مع إيران التي تعتبر من الدول التي تعتمد على الموارد الثابتة وبها ثالث أكبر مخزون من النفط العالمي وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم فهي تعتبر هنا مثالا واضحا على الفقدان العالمي المتزايد لأمن الطاقة.

ومن هنا يتضح أنه لا يمكن إيجاد حل شامل ودائم للأزمة بهذه المنطقة إلا عن طريق مبادرة دولية مشتركة ذات تصور سياسي شامل. ويمكن لألمانيا بما لها من أهمية سياسية واقتصادية وبمجموعة علاقاتها المتشابكة بالقوى الفاعلة الخارجية والمحلية وبتأكيد النقاط الأساسية العشر التالية أن تسهم بدور كبير لتحقيق ذلك: توفيق السياسة الأوروبية، وإحياء عملية السلام الشامل بالشرق الأوسط، وتحقيق أمن إسرائيل، وإنشاء دولة فلسطين، ودعم لبنان واحتواء سوريا وإدماج إيران وتحقيق استقرار العراق، وبناء سياسة واسعة لنزع السلاح، وسياسة لتخفيف حدة التوتر، ودعم التطور الاجتماعي والاقتصادي والتكامل، وأخيرا المطالبة بالانفتاح السياسي.

أولا: الظروف العامة

1.1 المنطقة المتعثرة

تشمل منطقة الشرق الأوسط والأدنى (المشرق) وكذلك شمال أفريقيا (المغرب) العالم العربي والدول التي تؤثر تأثيرا مباشرا في أمنه وسلامته وهي: إيران وإسرائيل وتركيا (كحالة خاصة1) وهي منطقة تضم في أراضيها أكبر مخزون النفط والغاز العالمي بما لديها من 65 % من الاحتياطي العالمي للنفط و45% من احتياطي الغاز العالمي. وتعتبر في نفس الوقت من أكثر مناطق العالم جفافا فنصيب سكانها الذين يبلغون 5 % من سكان العالم من المياه العذبة لا تزيد عن 1 % من المياه العذبة في العالم. في عام 1963 كان نصيب كل فرد في المنطقة هو 3000 متر مكعب من احتياطي المياه العذبة، أما اليوم فقد انخفضت في أكثر من 14 دولة عن 1000 متر مكعب [2] للفرد.

بالإضافة إلى ذلك لا يتوزع الثراء القائم على النفط والغاز إلا على بعض الدول القليلة، تأتي في مقدمتها السعودية ويتبعها إيران والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا وقطر والجزائر. كذلك فإن احتياطيات المياه العذبة بالمنطقة موزعة توزيعا متباينا وغير متساو بدرجة كبيرة : فإذا كان متوسط نصيب الفرد في إيران منها يبلغ 1800 متر مكعب سنويا فإن نصيب الفرد الواحد في اليمن لا يتعدى 125 متر مكعب سنويا.

وأخيرا وليس آخرا فإن الكثافة السكانية التي وصلت – دون أخذ تركيا في الحسبان – عام 2003 إلى حوالي 375 مليون نسمة تتركز في دول قليلة: مصر وإيران اللتان يزيد عدد السكان بكل منها عن 71 مليون نسمة تمثلان ما يقارب 40 % من إجمالي سكان المنطقة. وفي المقابل توجد العديد من الدول الصغيرة والدول المتناهية في الصغر التي يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة (مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان) والتي لا يزيد عدد سكانها عن الواحد مليون نسمة (مثل قطر والبحرين).

فالدول التي تعتبر متجانسة جدا من الناحية اللغوية والثقافية والدينية والمرتبطة ببعضها البعض ارتباطا تاريخيا وثيقا متدرجة تدرجا كبيرا في عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل والثروة البشرية والعينية وكذلك في مواردها الطبيعية والدخل بالنسبة للفرد الواحد. وهي تتراوح ما بين الدول الفقيرة في مواردها والمُصَدِّرة للأيدي العاملة مثل مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والمناطق الفلسطينية والدول الغنية بالموارد والثروة البشرية مثل الجزائر والعراق وإيران وسوريا بالإضافة إلى الدول الغنية بمواردها والمستوردة للأيدي العاملة مثل دول مجلس التعاون الخليجي: وهي السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان والبحرين وكذلك ليبيا. وقد تراوح متوسط دخل الفرد في عام 2003 ما بين قرابة 38 ألف دولار أمريكي في قطر وما يقل عن 600 دولار أمريكي في كل من اليمن والسودان.
لكن هذه الدول تعتبر غير متجانسة ومختلفة جدا من حيث أنظمتها السياسية، فبعضها يحكمها نظام ملكي (مثل دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب) وبعضها الآخر هي جمهوريات رئاسية تعتنق النظام العلماني والسلطة الاستبدادية المطلقة (مثل مصر وسوريا والمغرب والجزائر) ودول أخرى ذات النظام (العسكري) الإسلامي (مثل السودان وإيران) ودول ذات النظام الديمقراطي القاصر (لبنان) أو الدول الواقعة تحت الاحتلال وإن كانت في طريقها لبناء نظام ديمقراطي (مناطق السلطة الفلسطينية والعراق) والدول ذات النظام الديمقراطي (إسرائيل).

وبالنظر إلى مؤشرات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة فإن دول المنطقة تظهر قيما سلبية عند مقارنتها على المستوى الدولي والتي تقوي بعضها بعضا بطريقة سلبية وتحمل في طياتها طاقات يمكن أن تؤدي إلى الانفجار.

1) صحيح أن تركيا تعتبر من المرشحين للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي إلا أنها تعتبر كذلك دولة من الدول الهامة الغير عربية في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالتعاون الاستراتيجي العسكري مع إسرائيل ومسألة المياه في المنطقة ومشكلة الأكراد الإقليمية ، لذا يضعها هذا التحليل في الاعتبار.

2) مقارنة بألمانيا التي يصل نصيب الفرد فيها إلى 2286 متر مكعب.

فعدد الصراعات المسلحة أو النزاعات السياسية كبير بدرجة مخيفة إذا ما قمنا بمقارنتها بالدول والمناطق الأخرى: فهناك عدة صراعات أساسية هامة تؤثر في السياسة الدولية – صراع الشرق الأوسط حول الأراضي الفلسطينية والصراع في العراق والصراع حول السيطرة على الخليج العربي وكذلك النزاع الدولي النووي مع إيران – بالإضافة إلى عدد من الصراعات بين دول المنطقة وصراعات داخلية مسلحة لها تأثير على المنطقة مثل مشكلة دارفور بالسودان ومشكلة الصحراء الغربية ومشكلة الأكراد.

لذا فإنه ليس مفاجأة أن المنطقة من أكثر المناطق تسليحا في العالم: فمتوسط نصيب الإنفاق العسكري بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي في هذه الدول – على الرغم من انخفاضها النسبي – مازالت تزيد عن ضعف المتوسط العالمي[3] وتكون بذلك على قمة التسليح العالمي. كذلك نجد في هذه المنطقة أكبر تجمع للاجئين والمُهَجَّرين الداخليين على مستوى العالم.

بالإضافة إلى كل ذلك تعتبر دول هذه المنطقة أقل الدول ديمقراطية في العالم. فآخر تقرير ظهر لمنظمة Freedom House يبرز إحدى عشرة دولة "غير ديمقراطية" وست دول "ديمقراطية جزئيا" ودولة ديمقراطية واحدة فقط في المنطقة وهي تقع بذلك خلف بقية دول القارة الإفريقية الغير صحراوية. لكن العالم العربي الإسلامي لا يعاني فقط من انعدام الحرية بل ينوء تحت وطأة عدم المساواة والجهل. وقد توصل الخبراء العرب الذين اشتركوا في إلقاء الضوء على العيوب بالمنطقة والمشاركين في التقرير العربي للتنمية الإنسانية للأمم المتحدة الذي يصدر سنويا منذ عام 2002 إلى أن أهم أسباب نقص الديمقراطية والتنمية هي أن المنطقة تعاني من أقل درجة من درجات الحرية بالنسبة للحقوق العامة والسياسية وحقوق الأفراد بالإضافة إلى أقل مشاركة سياسية واجتماعية واقتصادية للمرأة على مستوى العالم إلى جانب أن نظام التعليم بها يمكن تصنيفه بأنه من أسوأ أنظمة التعليم في العالم.

وإذا نظرنا إلى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية نجد أنها مثيرة للقلق أيضا. فالمنطقة التي كانت تتميز بالازدهار المستمر المرتبط بالثروة النفطية ما بين الأعوام 1970 و1985 والذي أدي إلى كون هذه المنطقة من أسرع المناطق نموا وازدهارا في العالم لا تسبقها إلا منطقة جنوب شرق آسيا، فقد أدى انهيار سعر النفط الشديد بها منذ عام 1985 ونقص الإنتاج المتواصل إلى معاناة هذه الدول من أزمة متواصلة حتى عام 2001 باستثناء دول المغرب وتونس وتركيا وإسرائيل. ولم يبدأ الانتعاش النفطي مجددا في هذه الدول إلا في عام 2002. وإلى جانب النمو السكاني الذي بلغ 2،7 % سنويا، لم يرتفع متوسط دخل الفرد في الدول العربية في هذه المنطقة سوى بنسبة 0,2 % في الفترة مابين عامي 1975 و 2003[4]. لذا نجد أن نسبة البطالة في هذه المنطقة مرتفعة للغاية وتبلغ رسميا 20 %. وهذه الأرقام هي أرقام قياسية عالمية سلبية والتي لا تفوقها سوى النسب الموجودة بالدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. لكن على الرغم من ذلك فإن انتشار الفقر في دول هذه المنطقة مازال أقل من المناطق النامية الأخرى كما تم تحقيق نجاحات أولية جيدة ناحية استقرار الاقتصاديات العامة للدولة.

لكن دخول المنطقة في سوق التجارة العالمي مازال محدودا، فنصيب المشاركة في التجارة العالمية تبلغ 3,4 % كما أن التجارة مازالت مرتكزة على أصناف قليلة من البضائع. فتصدير المواد الخام (وخاصة البترول والغاز) والمواد الكيميائية وغيرها من المنتجات الأولية (في مقدمتها البوتاسيوم والمواد الفوسفاتية) مازالت تمثل حوالي 70 % من إجمالي صادرات المنطقة. وخمسون % من الصادرات الغير نفطية تأتي وحدها من إسرائيل. وإذا نظرنا إلى جانب الاستيراد نجد تركيزا شديدا على المواد المصنعة والتي تبلغ ثلثي الواردات. كما أن حوالي 15 % من الواردات هي من المواد الغذائية والتي تزيد نسبتها بدرجة كبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي. لذا نجد أن نسبة الصادرات بالنسبة للواردات معرضة لتقلبات شديدة فالمنطقة تعتمد بدرجة كبيرة على سوق الاتحاد الأوروبي، حيث يتم تصدير حوالي 30 % من إجمالي المنتجات إلى الاتحاد الأوروبي واستيراد نحو 50 % من الواردات منه. لكن أهمية التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي قلت بدرجة كبيرة منذ عام 1980 حيث

3) للمقارنة انظر الكتيب السنوي لعام 2006 لمعهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، استوكهولم، 2006، ص 343 وما يليها Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) Yearbook 2006, Armament, Disarmament and International Security, Stockholm, 2006.

4) قارن هنا تقرير الأمم المتحدة للتنمية، التقرير العربي للتنمية البشرية ،2005 نيويورك 2006 صفحة 288 وما يليها UNDP, Arab Human Development Report 2005, New York 2006

انخفضت من 24 % إلى ما لا يزيد عن عشرة % في الوقت الحاضر. وتأتي كل من اليابان والولايات المتحدة والصين في المراتب التالية باعتبارهم أهم الشركاء التجاريين بعد أوروبا.

لكن نظام حماية المنتجات الوطنية مازال منتشرا بدرجة كبيرة. فباستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل وتركيا بلغت نسبة المعوقات بالنسبة للتعريفات التجارية في عام 2005 حوالي 20 % والمعوقات لغير التعريفات التجارية لا تقل عنها سوى بنسبة بسيطة[5]. بالإضافة إلى أن التكاليف المرتفعة المرتبطة بالتجارة (تكاليف النقل والاتصالات والنفقات الإدارية) تؤدي إلى إعاقة الانفتاح التجاري.

وإذا ما نظرنا إلى الاستثمارات والتجارة نجد أنها من أقل المناطق العالمية اندماجا في النظام التجاري، فالتجارة الداخلية للمنطقة تقل نسبتها كثيرا عن عشرة .% لكن هجرة العمالة بين دول المنطقة تمثل هنا الاستثناء الإيجابي الوحيد. كما أن المنطقة مازالت منقسمة من الناحية الاقتصادية إلى منطقتين هي منطقة المغرب العربي والمشرق العربي ولذا نجد أن المؤسسات الإقليمية المسئولة عن تنسيق التعاون السياسي والاقتصادي للدول الأعضاء إما معلقة (مثل مجلس التعاون العربي) أو متوقفة وعاجزة عن تفعيل القرارات (مثل جامعة الدول العربية) أو لا وجود لها إلا على الورق (مثل اتحاد المغرب العربي). ولا نجد بين هذه المؤسسات سوى مجلس التعاون الخليجي الذي تم إنشائه في الأساس لتكوين تكتل لمواجهة التهديد الإيراني والذي سيتحول أيضا إلى اتحاد نقدي بحلول عام 2010 وكذلك منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) OAPEC التي تمثل استثناءا في هذا الصدد.

ومقارنة بالدول الأخرى فإن المنطقة تعتمد اقتصاديا اعتمادا كبيرا على الموارد الثابتة التي تتألف من النفط والموارد الطبيعية والدخول المتعلقة بالموقع والتحويلات والتي تأتي خاصة في شكل مساعدات تكنولوجية ومالية وعسكرية إقليمية وخارجية بالإضافة إلى تحويلات العاملين بالخارج. لذا نجد أن هذه الموارد الثابتة تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي. فالدولة مازالت تسيطر على قطاع الاقتصاد ومازالت نسبة العاملين في القطاع العام بالدول تتراوح ما بين 30 إلى 60 % من أفراد الشعب. وتصل هذه النسبة إلى 95 % في بعض دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن مؤسسات الدولة تهيمن في كثير من الدول بنسبة كبيرة على الاقتصاد القومي بحيث يصل نصيبها في إجمالي الناتج المحلي إلى 50 %. ولهذا نجد أن نسبة الخصخصة والإيرادات الناتجة عنها منخفضة وتتركز على بعض الدول القليلة (المغرب ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية) كما أن موارد الخصخصة كانت أقل من خمسة % في الدول النامية والدول المتحولة إلى اقتصاديات السوق بين عامي 1990 و2003 طبقا لقاعدة معلومات الخصخصة للبنك الدولي وبالنظر إلى السيطرة المستمرة للدولة على اقتصاديات الدول في المنطقة تنخفض الاستثمارات المباشرة بالنسبة للمعايير الدولية بحيث بلغت نسبة أقل من 4 % في عام 2005 وتعتبر بذلك نسبة منخفضة جدا عالميا، وتتمركز مرة أخرى في بعض الدول القليلة (الإمارات العربية المتحدة ومصر والسعودية والمغرب) ولا تقل هذه النسبة سوى في دول أفريقيا المتاخمة للصحراء الكبرى[6].

ومعظم الأسواق المالية وأسواق رأس المال بالمنطقة – باستثناء إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي – هي أسواق جزئية وينقصها رأس المال. فاحتكار القطاع العام للاقتصاد والقيود القانونية المفروضة على المشاركات الأجنبية والفساد والبيروقراطية أدت إلى فشل الأسواق المالية في توجيه رؤوس الأموال المتوفرة (بكثرة) لتنفيذ المشروعات الفعالة ولذا تشترك في المسئولية عن ضعف الطاقات الإنتاجية القليلة جدا مقارنة بالمعايير الدولية السائدة. فالسياحة غير متطورة ومنقسمة وتعاني من الصراعات العديدة بالمنطقة. فإجمالي دخل المنطقة من السياحة بلغ 17,7 مليار دولار أمريكي (بدون تركيا) في عام 2005 ولا يزيد إلا بنسبة قليلة عن دخل النمسا من السياحة وهي دولة لا يتعدى تعداد سكانها ثمانية مليون نسمة.

5) قارن هنا البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التنمية والتوقعات الاقتصادية ،2006 الأسواق المالية في عصر جديد للنفط، واشنطن العاصمة 2006, ص 82 World Bank, Middle East and North Africa, Economic Developments and Prospects 2006, Financial Markets in an New Age of Oil .Washington D.C. 2006

1.2 أسباب تعثر الديمقراطية والركود الاقتصادي

ان أسباب نقص التنمية في المنطقة تعود إلى مجموعة من العوامل التي تتألف من استعداد كامن كبير للصراعات السياسية والحكم الاستبدادي لمعظم الأنظمة والتي أدت إلى خلق مناخ غير مناسب تماما للتنمية والتعاون الاقتصادي بالمنطقة. والأنظمة الاستبدادية التي تستمد شرعيتها من تقسيم الموارد الثابتة ومن مبدأ "لا ضرائب ولا مشاركة" لا تقوم فقط بإخضاع تطور مجتمعاتها المدنية لتصوراتها السياسية والأمنية بل تنفذ الشيء نفسه على أنشطتها الاقتصادية. وكانت نتيجة الشك والارتياب إلى اعتماد العلاقات بين الدول على العلاقات الثنائية بنسبة كبيرة وبالاستعاضة بالاتفاقيات الثنائية الدولية التي يسهل نقضها في أي وقت عند حدوث الأزمات أو التوترات السياسية عن قوى الأسواق المالية.

وبالطبع مازالت المنطقة تعاني حتى الآن من نتائج الاستعمار. وقد أدت الحدود الغير طبيعية التي رسمها الاستعمار إلى استمرار وجود العديد من الصراعات الحدودية حتى يومنا هذا وخاصة في شبه الجزيرة العربية. وقد أثرت فترة السيطرة الأجنبية في توجهات الدول حيال سياستها الاقتصادية وشرعيتها السياسية ودور الدولة تأثيرا عميقا ممتد الأثر. فدول الاستعمار كانت دولا مستبدة وتعمل على تجاهل الجانب الاقتصادي. وكانت نتيجة هذه التجربة بأن قامت أغلب الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار – باستثناء لبنان – بانتهاج إستراتيجية للتنمية تعتمد على تدخل الدولة.

وعملت الحروب الدائرة نيابة عن الدول الكبرى التي استمرت لعقود طويلة والأيديولوجيات التي تعدت حدود الدول (حركة الوحدة العربية ووحدة الإسلام والصهيونية القديمة) والتي ترى فيها الأنظمة المحلية الناشئة تهديدا كبيرا لها وكذلك الفرق الكبير في الثروة وتقسيم الموارد إلى أن تكون سياسة القوة والسياسة الجغرافية هي العناصر المسيطرة على الدول وعلاقاتها في هذه المنطقة.

وعلى الرغم من الاختلاف السياسي والاقتصادي فإن أغلب الدول تشترك في نفس المشكلات، فقد أتاحت لهم الموارد الثابتة المرتفعة تأجيل الإصلاحات اللازمة والإبقاء على الأنظمة التي تعتمد على السياسة المتوارثة من مبادلة الاستيراد والحكم المطلق التي كانت سائدة في الستينات والسبعينات والظاهرة في جميع فروع الاقتصاد مما أسهم بالتبعية في نقص إتمام هياكل الإنتاج والتجارة وبالتالي إلى قلة العلاقات التجارية بالمنطقة.

وقد أدت الهجرة الكبيرة للأيدي العاملة داخل المنطقة والتي تأتي عادة كآخر مرحلة من مراحل الاندماج إلى تأجيل التغيير الهيكلي اللازم للمنطقة لمدة طويلة. كما عملت هجرة الأيدي العاملة إلى تقسيم الثروة النفطية تقسيما إقليميا بالمنطقة وإلى تصدير الأيدي العاملة الزائدة. وأصبحت هجرة الأيدي العاملة طريقا سهلا للدول المصدرة لها للخروج من مأزق الحصول على العملة الصعبة والتي لم يكن بوسع سياسة حماية الإنتاج المحلي وتعويض الاستيراد أن تأتي بها. أما بالنسبة للدول المصدرة للبترول فإن هجرة الأيدي العاملة إليها مدتها بالأيدي العاملة اللازمة للحصول على العمالة التي كانت بحاجة إليها في اقتصادها ولتغطية الطلب في الخدمات التي يصعب شراؤها – وخاصة في قطاعات البناء والتعليم والخدمات الخاصة والعامة داخل الدولة.

وتؤدي النفقات العسكرية الباهظة إلى صعوبة تمويل التنمية الاقتصادية: فالمنطقة تتميز بأن بها حلقة لا نهاية لها من التسليح والذي يتم على الوجه التالي: عندما تقوم السعودية مثلا بزيادة تسليحها لردع إيران يؤدي هذا إلى نشر المخاوف في إسرائيل أيضا. وعندما تقوم إسرائيل بالتسليح تشعر سوريا بالتهديد. والتسليح السوري يستثير تركيا، بينما يمثل التسليح في تركيا تهديدا لإيران مما يمثل بدوره تهديدا للسعودية، وهنا تبدأ هذه الحلقة المفرغة مرة أخرى. ومن الواضح أن منطقة الشرق الأوسط لا توجد بها تكتلات واضحة أي أنه لا يوجد تكتل موحد من جانب العملاق العربي أمام القزم الإسرائيلي كما يتم عرضه كثيرا وبصورة خاطئة. والسعودية لا تشعر بأنها مهددة من جانب العراق وإيران فقط بل من جانب اليمن وإسرائيل أيضا.

6) قارن هنا الانكتاد، تقرير الاستثمارات الدولي 2005،
UNCTAD, World Investment Report 2005 2006 جنيف.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالأمم المتحدة وهم أهم موردي الأسلحة للمنطقة لهم مصلحة حقيقية لعدم فقدان هذا السوق المربح. كذلك لا يوجد أي تطلع لتحقيق التوازن العسكري. فالسعودية وإيران تريد كل منهما تحقيق السيطرة على الخليج العربي والمبدأ السياسي لإسرائيل يعتمد على المطالبة بالتفوق العسكري على جميع التآلفات الممكنة للتهديد العربي الإسلامي. ولن تتنازل إسرائيل عن احتكارها النووي لأنها بحاجة إلى قوة رادعة في حالة قيامها بإعادة المناطق المحتلة وفقدانها للعمق الاستراتيجي. وفي نفس الوقت تحاول الدول العربية تعويض التفوق العسكري الإسرائيلي عن طريق زيادة التسليح (التقليدي). وسوف يظل هذا الاتجاه سائدا في المستقبل بسبب تكون الانقسام الغير مناسب للدول العربية في منطقة الشرق الأوسط. فإسرائيل يمكن أن تصبح إلى جانب إيران هي الدولة الثانية الغير عربية التي تمتلك السلاح النووي.

وبسبب المشكلات الهيكلية الموضحة لم يمكن حتى الآن توفير فرص العمل اللازمة، كما تؤدي البطالة المتزايدة والتفاوت الكبير في الدخل بين هذه المنطقة وأوروبا إلى زيادة ضغط الهجرة إلى خارج المنطقة وخاصة إلى أوروبا.

1.3 منظور التنمية

بوجه عام أدت التطورات الموضوعية التي طرأت على المنطقة إلى انتشار الأمل في وجوب انفتاحها من الناحية السياسية والاقتصادية. وتساعد الاتفاقيات الدولية (منظمة التجارة العالمية) والمبادرات بين المنطقة وغيرها من المناطق القريبة منها – مثل الشراكة الأورومتوسطية وعملية/مبادرة برشلونة منذ عام 1995 وسياسة الجوار الأوروبية منذ عام 2003 – إلى رفع الضغط الخارجي على هذه الدول لتحسين المنافسة والإنتاجية ولتعميق الاندماج في الأسواق التجارية والمالية الدولية. كما ينتظر أن تؤدي منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي تم إنشائها في نهاية عام 2005 إلى رفع هذا الانفتاح الاقتصادي.

فضغط المنافسة في الاقتصاد العالمي وكذلك الضغط الداخلي الحاد لإيجاد المزيد من فرص العمل من شأنها أن تكون هي الدوافع لإحداث التغيير الهيكلي المستديم، كما ينتظر أن يكون التطور الديموغرافي وتغير الأجيال الحاكمة والتعليم وتقنية الاتصالات داعمة لهذا التغير.

لكن ضغط الزيادة السكانية سوف يتزايد. فبحلول عام 2050 سيصل عدد سكان المنطقة العربية وإيران إلى 700 مليون نسمة وهذا يبلغ ضعف عدد السكان الحالي تقريبا [7]. ويقل سن حوالي 60 % من السكان اليوم عن 25 عاما. ولن يكون التطور الديموغرافي المناسب هذا – على الرغم من الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية والمياه وكذلك على البنية التحتية – نعمة وليس نقمة إلا بإتاحة فرص العمل لهؤلاء الشباب وأن يكونوا منتجين. صحيح أن بعض دول هذه المنطقة تقف على أعتاب تغيير حكامها لكبر حكامها الحاليين في السن، لكن الأمل في أن يساعد تغير الحكام هذا على إحداث تقدم واضح في التحول إلى الحرية والديمقراطية لم يتحقق بعد. والإصلاح السياسي الذي تم تحقيقه في كل من المغرب والأردن والبحرين مثلا لا يزيد عن نوع من أنواع التحرر السياسي.

ويسري نفس الشيء على تكنولوجيا المعلومات. فالتحرر السياسي يدعمه بلا شك كثافة المعلومات المتزايدة بسرعة فائقة (الانترنت والقنوات الفضائية) لأن الأنظمة الاستبدادية المطلقة تفقد عنصرا جوهريا من عناصر استقرارها ألا وهو احتكارها لسلطة المعلومات، لكن حتى الآن لا يستخدم الانترنت سوى عشرة % من إجمالي السكان كما أن 60 % من مستخدمي الانترنت هم من إيران وإسرائيل، بالإضافة إلى أن الدولة تسيطر وتراقب في كثير من الأحيان عملية الدخول على الشبكة الالكترونية الدولية.

7) حسب تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان سيصل عدد سكان مصر عام 2050 إلى 126 مليون نسمة وإيران إلى 102 مليون نسمة والعراق إلى 64 مليون نسمة والجزائر والسعودية إلى 50 مليون نسمة.

وفي نفس الوقت تتزايد المخاوف من ألا تسير عناصر أخرى كان لها دور في الماضي في عرقلة التنمية والديمقراطية في الطريق المؤدي إلى تحقيق التحول المنشود ، وهذه العناصر هي في المقام الأول اعتماد الدول على الموارد الثابتة والعصبية القبلية السائدة والتعامل مع التيار الإسلامي.

وسوف تبقى الموارد القائمة على تصدير النفط والغاز مرتفعة في المستقبل. صحيح أن إجراءات رفع كفاءة الطاقة والاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة المتجددة والبديلة سوف تكبح مستقبلا الطلب على النفط والغاز ، لكن على الجانب الآخر يؤدي النهم المتزايد للصين والهند وغيرهما من الدول الطامحة تزايد الطلب على مصادر الطاقة كما يبين ارتفاع الاستهلاك العالمي للطاقة الأساسية بنسبة 2,7 % في عام 2005 بوضوح.

كذلك فإن مساعدات التنمية الرسمية (Official Development Aid) لن تنخفض في المنطقة على المستوى المنظور بل على العكس: فالهدف الذي وضعته الأمم المتحدة لهذه الألفية بدفع 0,7 % من إجمالي الناتج القومي للدول المتقدمة لتقديمها لمساعدات التنمية الرسمية لم يتحقق بعد ومازال أمامه فترة كبيرة لكي يمكن تحقيقه، ففي عام 2004 لم تقدم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوى 0,42 % من إجمالي ناتجها القومي لتحقيق هذا الهدف. ومن المتوقع أن تحصل هذه المنطقة الهامة من الناحية الأمنية والطاقة في المستقبل على أموال مساعدات التنمية الرسمية. وبما أن موارد الدول المصدرة للبترول ستبقى على مستوى مرتفع فإنه لا يتوقع أن تتراجع المساعدات الاقتصادية والمالية الخارجية لهذه المنطقة بدرجة واضحة على المدى المتوسط.

لكن تحويلات العاملين بالخارج التي مازالت لها أهميتها الاقتصادية الكبيرة بالنسبة للدول ذات مصادر الثروة المنخفضة مثل الأردن واليمن ولبنان والمغرب [8] سوف تستقر على المدى المنظور على المستوى المنخفض الذي هي عليه الآن. فالمتنفس الخاص بهجرة العمالة داخل المنطقة العربية قد أصبح مسدودا بدرجة كبيرة منذ عام 1991. فمن جانب أصبحت الدول الغنية بمواردها والمستوردة للعمالة تتبع ما يسمى "بسياسة تشغيل العمالة القومية" نظرا لتطور الكثافة السكانية بها حيث يتم استبدال العمالة الأجنبية بالعمالة المحلية. ومن جانب آخر أصبحت كثير من الدول الغنية بالموارد بالمنطقة تقوم بما يسمى "التخلص من العمالة العربية" في أسواق العمل حيث تم تبديل العمالة العربية "الصعبة المراس" سياسيا و المكلفة أيضا – وخاصة من المناطق الفلسطينية المحتلة والسودان ومصر – بأيدي عاملة "سهلة المراس" سياسيا وأرخص من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وقد انخفضت تبعا لذلك نسبة العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من عام 1975 إلى عام 2004 من 72 % إلى 32 %.

ومن المنتظر إجمالا ألا ينخفض اعتماد هذه الدول على الموارد الثابتة بدرجة كبيرة على المدى المنظور. فبالنظر إلى الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط العالمية وما يرتبط بها من زيادة كبيرة وغير متوقعة للدخل – أرباح الكسب المفاجئ – سوف تبقى "الموارد الثابتة لسنوات عديدة كبيرة وكافية لإجراء عملية الانفتاح السياسي على جرعات صغيرة" محددة : وحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة فقد بلغت الموارد من تصدير النفط وحدها هناك 357 مليار دولار أمريكي في عام 2005 مقارنة بعام 1998 الذي كان أكثر الأعوام انخفاضا حيث لم تزد عن نحو 96 مليار دولار أمريكي[9].

ومازال النظام القبلي يسود في المجتمعات التقليدية لهذه المنطقة وهي التي يتم تعريفها بسياسة واقتصاد الانتماء للمجتمع الذي يسيطر عليه الرجل في العائلات الكبرى. فالعشائر والعصبية هي التي تسيطر على أجزاء كبيرة من القطاع الخاص والعام وهي المسئولة بدرجة كبيرة عن انتشار الفساد الذي يعتبر من المشاكل الجوهرية هناك. لذا فإن استراتيجيات التحرر والتنمية مثل تشجيع حرية الأحزاب وحسن مزاولة السلطة المبنية على النماذج الغربية البحتة للديمقراطية والتنمية والتي تلغي القبلية لن تحظى بالطبع مستقبلا إلا بقدر ضئيل من النجاح.

فضلا عن ذلك يمنح خوف الغرب الكبير والغير واضح من ظاهرة التيار الإسلامي[10] الأنظمة الحاكمة بطاقة خضراء للاضطهاد والقمع الشامل والتي تقوم بانتقاد السلطة لجميع القوى الفاعلة في المجتمعات المدنية بدعوى محاربة التطرف الإسلامي. وأفضل الأمثلة على ذلك هي الدول ذات النظام الرئاسي المطلق وهي تونس ومصر وسوريا.

هذا يعني أن رؤى المستقبل تتعلق تعلقا حاسما بكيفية تطور الصراعات الكبرى التي لم تحل بعد في منطقة الشرق الأوسط والأدنى وشمال إفريقيا.

1.4 مبادرة السلام في مدريد – ما بين النشوة والانهيار

وقد أدى حدثان إلى زعزعة توازن القوى الغير ثابت والمتأرجح أصلا في هذه المنطقة واهتزاز عنيف لجذوره وأسسه – ألا وهما انهيار الكتلة الشرقية السابقة (1989 – 1990) وتفكك الاتحاد السوفييتي السابق (1991) من ناحية وأزمة الخليج وحرب الخليج الثانية (1990 – 1991) من ناحية أخرى.

وقد نجحت القوة العظمى القديمة والوحيدة الآن ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق التهديد والدبلوماسية – للمرة الأولى في التاريخ – في جمع جميع العناصر المشتركة مباشرة في الصراع (إسرائيل وسوريا ولبنان ووفد أردني فلسطيني) للجلوس على طاولة المفاوضات في إطار مؤتمر كبير للسلام بالشرق الأوسط والذي بدأ أعماله في الثلاثين من أكتوبر/تشرين الأول 1991 في مدريد.

صحيح أن مفاوضات السلام التي بدأت في مدريد لم تكن مفاوضات دولية تحت رعاية الأمم المتحدة – كما كان العرب يطالبون بها – ولكنها كانت مفاوضات إقليمية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي أو خليفته الشرعي روسيا، كما كانت تطالب إسرائيل. ولكنها نجحت رغم ذلك في إدخال المجتمع الدولي بها : فإلى جانب مفاوضات السلام الثنائية تم عقد مفاوضات سلام متعددة بخصوص مسائل التنمية والتعاون الاقتصادي واللاجئين والمياه ونزع السلاح والبيئة. لكن الاتحاد الأوروبي لم يلعب سوى دورا ثانويا كرئيس لمجموعة العمل المتعددة للتنمية والتعاون الاقتصادي، أما الأمم المتحدة فلم تلعب سوى دورا إحصائيا كمراقب. وقد كان قرارا مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 242 و338 هما الأساس لهذا المؤتمر. وقد كان هدف مفاوضات السلام هذه هو الوصول إلى سلام دائم وعادل وشامل في المنطقة وعلى مبدأ "الأرض مقابل السلام".

لكن النشوة التي سببها الإحساس بالتوصل لحل شامل وقريب للنزاع العربي الإسرائيلي تراجع ليحل محلها خيبة الآمال. وقد عانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على وجه الخصوص من نظام محادثات السلام التي كانت قريبة بعض الشيء ولكن بشكل معدل قليلا من خطة المراحل الثلاث التي تم إدراجها في اتفاقية كامب دافيد التي تم تجميدها منذ إبرامها عام 1978. وبعد التوقيع على اتفاقية السلام الأولى في أوسلو في الرابع من مايو/أيار عام 1994 بدأت مع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومدينة أريحة في الضفة الغربية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات. وقد كان مقررا أن يبدأ بعد ثلاث سنوات تحديد موعد التفاوض بشأن حل مسائل الوضع النهائي: وهي قضية القدس واللاجئين والمستوطنات والأمن الخارجي والمسائل الحدودية والعلاقات والتعاون مع دول الجوار وموضوعات أخرى ذات الاهتمام المشترك. لكن لم يتم تحديد الوضع النهائي للمناطق الفلسطينية – مثلما حدث في اتفاقية كامب ديفيد.

وقد أدت سياسة إحداث التغيير التدريجي إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية[11]. لكن هذا التوجه المرحلي لم يعيد للفلسطينيين الأرض بسبب استمرار إسرائيل في ممارسة سياستها الاستيطانية وسياستها الخاصة بالبنية التحتية ولم يمنح الإسرائيليين الأمان بالنظر إلى الهجمات الانتحارية الفلسطينية العديدة التي تعرضت لها.

8) حسب بيانات البنك الدولي بلغت في عام 2002 تحويلات العاملين بالخارج 22,8 % من إجمالي الناتج القومي للأردن و لليمن 16,1 % وفي لبنان 13,8 % وللمغرب 9,8 %. أما في جميع الدول الأخرى فلا تزيد نسبة هذه التحويلات عن 5,5 % أو أقل من ذلك.

9) مقارنة بفترات ازدهار النفط السابقة بدأت الدول ذات المصادر المتخفضة في المنطقة تشعر بالنتائج السلبية لارتفاع أسعار النفط لأن قنوات النقل الايجابية – خاصة المساعدات المالية وتحويلات العمالة الخارجية – قد انخفضت ما بين منتجي النفط الذين أصبحوا يتعاملون بطريقة أكثر حرصا مع زيادة العائدات الغير متوقعة ومستوردي البترول وزيادة تكاليف الحفاظ على الدعم لسوق النفط المحلي بسبب زيادة الأسعار.

10) لم تظهر ظاهرة التيار الاسلامي بوضوح على الساحة الدولية إلا بعد اندلاع الثورة الاسلامية في إيران عام 1979. وقد تزايد خوف الغرب من هذه الظاهرة بعد الفوز الجامح والمفاجئ لجبهة التحرير الإسلامية بالجزائر في انتخابات مجلس الشعب الجزائري في عام 1991 والذي تم منعه عن طريق انقلاب عسكري وأدى إلى اندلاع الحرب الأهلية بالجزائر. ويزيد من هذا الخوف كل من الفوز الأخير الذي حققه الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية بمصر عام 2005 وكذلك فوز جماعة حماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2006.

لكن على الرغم من انتهاء الفترة الفلسطينية المؤقتة في الرابع من مايو 1999 لم تستأنف المفاوضات بشأن الحل النهائي إلا في الثامن من نوفمبر 1999 وتم قطعها في السابع من فبراير 2000 بدون التوصل إلى اتفاق بشأنها. كما باءت محاولة حل النقاط النهائية في لقاء للقمة عقد بين بيل كلينتون وإيهود باراك وياسر عرفات بالفشل أيضا[12]. وفي الخامس وعشرين من يوليو/ تموز 2000 تم قطع قمة كامب ديفيد دون التوصل إلى اتفاق. وبعد الزيارة التي قام بها أرييل شارون للمسجد الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر/أيلول 2000 اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية وبقيام الانتفاضة الثانية تم تجميد اتفاقية السلام التي عقدت في مدريد نهائيا. ولم يبق منها كنتيجة ملموسة سوى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وإنشاء سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية القادرة على اتخاذ القرار ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في 26 أكتوبر 1994. وقد تم قطع المفاوضات السورية الإسرائيلية كما قامت إسرائيل في عام 2000 بالانسحاب الأحادي الجانب من لبنان – دون التوصل إلى حل ثنائي مع لبنان. كما تم تأجيل محادثات طابا 2001 التي كانت تهدف إلى استكمال مفاوضات الحل النهائي بين الطرفين بسبب توقع فوز آرييل شارون وانتخابه كرئيس جديد للوزراء في السادس من فبراير/شباط 2001.

وكان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر آثارها الكبيرة والجوهرية على المنطقة وعلى مسار مفاوضات السلام بعد ذلك. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عادت الصورة العدائية للعالم العربي الإسلامي موضة من جديد. وقد أدى ذلك إلى تزايد الخوف الوسواسي من الإسلام والعرب في العالم الغربي على وجه الخصوص.

قبل "الحادي عشر من سبتمبر" كان العالم الغربي يتفق مع العالم العربي والإسلامي (وخاصة مع السوريين والفلسطينيين) فيما يتعلق بالتصورات والمفاهيم حول استخدام القوة في النزاع على الأرض الفلسطينية في منطقة الشرق الأوسط: فالقوة لم يكن معناها بالتبعية أنها إرهاب بل كانت مقاومة مشروعة لمحاربة المحتل كما أقرها القرار رقم 2649 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 نوفمبر 1970. لكن بعد الهجمات على مركز التجارة العالمي فقد قامت حكومة بوش في المقام الأول بتبني التعريف الإسرائيلي لمعنى القوة والذي لا يقوم بهذه التفرقة. وأدى هذا بعد الحادي عشر من سبتمبر من وجهة النظر الأمريكية إلى نزع أحقية سوريا. ومن جانب إسرائيل لم يعد هناك بدءا من هذه النقطة شريك فلسطيني في المفاوضات.

وقد فشلت محاولات الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم اقتراحات أخرى للحد من استخدام القوة في الأراضي المقدسة. وظلت خطة وقف إطلاق النار التي قدمها المبعوث الأمريكي الخاص أنطوني زيني في 26 مارس 2002 – مثلها مثل تقرير ميتشل في الخامس من مايو 2001 وخطة تينيت في 16 يونيو 2001 – حبرا على ورق. كما ظلت خطة السلام التي اقترحها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله والتي أقرتها القمة العربية في بيروت في الثامن والعشرين من مارس 2002 دون تنفيذ. وقد نص هذا الاقتراح على اعتراف الدول العربية بإسرائيل شريطة انسحابها إلى حدود عام 1967 والسماح بإقامة دولة فلسطينية. في نفس الوقت أدت موجة جديدة من الهجمات على إسرائيل إلى وقوع عشرات الضحايا الإسرائيليين مما أدى إلى قيام الجيش الإسرائيلي بعملية "الدرع الواقي" والتي بدأت بها إعادة احتلال الضفة الغربية في 29 مارس 2002.

في الثلاثين من أبريل عام 2003 قامت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط والتي أنشأتها في عام 2002 القوى الفاعلة الخارجية الأربعة الرئيسية وهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا بوضع خطة جديدة للسلام وهي خارطة الطريق. وقد كانت هذه الخطة تقترح مرة أخرى ثلاث مراحل للوصول إلى إنشاء دولة فلسطينية في عام 2005 وذلك بإقرار إقامة دولتين كحل دائم في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي – وتعيد بذلك خطة كامب ديفيد المكونة من ثلاث خطوات ولكن بترتيب زمني مختصر. لكن لعدم وجود شريك فلسطيني في المفاوضات من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية فقد ظلت هذه المبادرة أيضا دون تنفيذ.

وقد قوبل "اتفاق جنيف" بالاستياء والرفض من جانب الحكومة الإسرائيلية والذي كانت قد وقعت عليه رسميا وبحضور وسائل الإعلام في الأول من ديسمبر 2003 في جنيف شخصيات عديدة معروفة من الطرفين: من الجانب الإسرائيلي كان هناك عدد من ساسة المعارضة وممثلي حركة السلام الإسرائيلية ومن الجانب الفلسطيني عدة شخصيات كانت تعمل بموافقة ياسر عرفات. وقد تمثلت أهمية هذا الاتفاق بأنها تتضمن تقديم حلول فعلية لجميع مسائل الحل النهائي – باستثناء مسألة المياه – والتي كان يتم تأجيلها إلى وقت لاحق في جميع الاتفاقيات التي أبرمت سابقا. وتعتبر مبادرة جنيف هي تكملة أو صياغة محددة لخارطة الطريق التي قدمتها اللجنة الرباعية والحل الذي يتضمن إقامة دولتين والذي قام بصياغته الرئيس الأمريكي بوش.

وردا على مبادرة جنيف وكذلك على الضغط الداخلي والدولي المتزايد قام آرييل شارون في 14 أبريل 2004 بالإعلان عن الخطة الأحادية الجانب للانسحاب من قطاع غزة والتي كانت تنص على انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وإخلاء جميع المستوطنات في قطاع غزة وعدد محدود من المستوطنات المعزولة في الضفة الغربية. وقد تم استكمال خطة الفصل الأحادي الجانب هذه بالبدء في بناء سياج أمني بين إسرائيل والضفة الغربية والذي يتكون في أغلبه من جدار عازل وخاصة بين القدس الشرقية والضفة الغربية وكذلك حول قلقيلية بالضفة الغربية ويتكون من جدار فاصل يصل ارتفاعه إلى ثمانية أمتار. وفي 12 سبتمبر 2005 تم الانتهاء الفعلي من تنفيذ خطة الانسحاب من غزة – ودون أي تنسيق مع عباس أو التشاور مع اللجنة الرباعية للشرق الأوسط. وقد تم إجلاء حوالي 8000 مستوطن من 21 مستوطنة في قطاع غزة وأربع مستوطنات في الضفة الغربية.

وبعد تولي حماس للسلطة في رام الله ومدينة غزة في مارس 2006 بعد نجاحها نجاحا كبيرا في الانتخابات البرلمانية التي أجريت بناء على الضغط الدولي في يناير 2006 قويت أصوات أغلب الإسرائيليين المطالبة ببناء حاجز أمني وجدار فاصل وحل المستوطنات المنعزلة والعمل على تحقيق خيار الأمن الديموغرافي – وكل ذلك من جانب واحد.

وقد قررت إسرائيل أن تنتهج سياسة العزل والمقاطعة مع حركة حماس المُدرَجة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كذلك على قوائم الإرهاب. وستقوم إسرائيل بإتباع هذه السياسة حتى يتم تنفيذ الشروط الثلاثة: وهي ترك العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والاعتراف بالمعاهدات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وقد اتبع العالم الغربي هذه السياسة أيضا وخاصة من جانب أكبر الممولين للسلطة الفلسطينية ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وتساند كل من حركة فتح وعدة دول عربية هذه السياسة في صمت.

وسياسة العزل هذه المبنية على مبادئ أخلاقية واضحة لها عدة نتائج سياسية سلبية وتؤدي في الواقع إلى زيادة حالة الشعب الفلسطيني سوءا، فضلا عن أنها تعطي انطباعا بمعاقبة الشعب الفلسطيني بأكمله على اختيار وانتخاب ديمقراطي "خاطئ". وإذا ما حدث وتم بالفعل إجراء انتخابات مبكرة بسبب سياسة العزل هذه فإن العالم الغربي سيفقد مجددا مصداقيته بدرجة كبيرة بالنسبة لمطالب الديمقراطية التي يطالب بها في العالم العربي والإسلامي: بمعنى أن العالم الغربي سيظل يطالب بالانتخابات حتى يتم التوصل إلى النتيجة المطلوبة من وجهة النظر الغربية. وفي النهاية تؤدي هذه الإستراتيجية إلى انهيار عملية بناء الدولة الفلسطينية والذي بدأ في عام 1994 مع وجود الخطر الحقيقي لتصاعد العنف في النزاعات الداخلية الفلسطينية – وخاصة بين حركتي فتح وحماس. وقد تكون مغبة ذلك في النهاية هو عودة المسئولية الإدارية عن المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل مرة أخرى.

وفي جميع الحالات سيكون الاستمرار في هذه السياسة المخففة من الجانب الإنساني – عن طريق الآلية الدولية المؤقتة لمساعدة الشعب الفلسطيني
Temporary International Mechanism for Assistance to the Palestinian People (TIM)
والتي تم إدخالها في يونيو 2006 لتجنب التعامل مع حكومة حماس – بالإضافة إلى احتفاظ إسرائيل بعوائد الضرائب والجمارك الفلسطينية وتشديد قيود التجارة والعمل وكذلك خفض المساعدات الخارجية إلى تصعيد متزايد للعنف في المنطقة[13].

11) إعلان النوايا المشتركة في 13 سبتمبر 1993 واتفاقية القاهرة (أوسلو 1) في الرابع من مايو 1994 متضمنا بروتوكول باريس للتعاون الاقتصادي في 29 أبريل 1994 والاتفاق المؤقت بين إسرائيل وفلسطين (أوسلو 2) في 28 سبتمبر 1995 وبروتوكول الخليل في 15 يناير 1997 ومذكرة الواي ريفر في 23 أكتوبر 1998 واتفاقية واي ريفر الثانية في 4 سبتمبر 1999.

12) الفلسطينيون الذين رفضوا خطة الأمم المتحدة لإعادة نحو 46 % من الأراضي التي تم تقسيمها في عام 1947 رأوا في قبول حدود 1967 الذي يعيد لهم حوالي 23 من الأراضي المقدسة أنهم قد وصلوا إلى نهاية طريق الحلول الوسط الخاصة بالأرض، بينما يراها الإسرائيليون بداية ومنطلق للمفاوضات.

13) في 19 يناير 2007 أعلنت إسرائيل عن رفع اليد الأول والوحيد منذ مارس 2006 عن أموال الضرائب والجمارك الفلسطينية بقيمة 100 مليون أمريكي.

1.5 حـرب العـراق 2003

نجاح عملية "نيو كون" (المحافظين الجدد NEW CON) لكن المريض العراق (كاد أن يكون قد) توفى

في ظل الصراع العربي الإسرائيلي القديم نشأت وتطورت في نفس الوقت نزاعات جديدة ذات أبعاد إقليمية وعالمية والتي انطلقت من العراق. ويقوم المتطرفون الإسلاميون باستخدام الضربة العسكرية ضد العراق كورقة سياسية رابحة ضد السيطرة الغربية وكتبرير لإعطاء الشرعية للإرهاب المنتشر دوليا. بالإضافة إلى ذلك ثبت أن التدخل العسكري في العراق الذي لم يشرعه المجتمع الدولي قد أصبحت له الآن بالفعل نتائجه السلبية على الائتلاف السياسي الدولي الناجح – السلام الدائم – الذي تم إنشائه ضد الإرهاب العالمي الذي لا تمارسه الدول.

وقد أدى الحادي عشر من سبتمبر إلى زيادة الخوف من الإسلام والعرب في العالم الغربي. كما أدت حرب العراق الأخيرة – والتي يراها العالم العربي والإسلامي بمثابة دليل جديد على النفاق والازدواجية الغربية في سياستها تجاه الشرق الأوسط والأدنى – إلى تقوية الخوف العربي والإسلامي من الغرب كما يظهر في أحدث استطلاعات الرأي لمشروع بيو للاتجاهات العالمية. (Pew Attitudes Global Project) فبعد نشر صور التعذيب في سجن أبو غريب بالعراق وإنشاء معتقل خليج جوانتانامو المنافي للقانون الدولي فقدت الولايات المتحدة بوجه خاص مصداقيتها بدرجة كبيرة ولم يبق من المبررات الكثيرة للحرب – خاصة وجود أسلحة للدمار الشامل والتعاون بين تنظيم القاعدة ونظام صدام حسين – سوى التخلص بالقوة من نظام مستبد ومصالح النفط الإستراتيجية للولايات المتحدة وتأمين الدولار الأمريكي كعملة عالمية رئيسية "فقط".

لكن الوضع الأمني في العراق أصبح الآن كارثيا في ظل الفتن والاعتداءات والهجمات الانتحارية والهجمات والاختطافات. لكن الأمن هو الشرط الأساسي الذي لا مفر منه لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية في العراق.

وقد أدت الأخطاء السياسية الخطيرة للولايات المتحدة الأمريكية و"حلفائها المنقادين لها" إلى هذا الوضع. فالحل المبكر والغير ضروري لقوات الأمن العراقية والتخلص الشامل والغير هادف من البعثيين [14] وكذلك اختيار الولايات المتحدة لأعضاء أول مجلس انتقالي عراقي حسب المعايير العرقية والدينية أدى إلى سرعة محو الهوية العراقية وتحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع شبيه بالمجتمع اللبناني. في نفس الوقت تم فتح الاقتصاد العراقي الذي ظل على اثر الحروب والعقوبات محطما ومعزولا لعشرات السنوات وبنظام العلاج بالصدمات لا مثيل له أمام سوق "الحلفاء المنقادين".

لكن لا إستراتيجية الخروج المبكر للولايات المتحدة من العراق أو زيادة مدة الاحتلال يمكن أن تكون ذات فائدة في ظل هذه الظروف. وللحيلولة دون انجراف العراق إلى حرب أهلية مفتوحة وافق المجتمع الدولي بالإجماع على قبول القرار رقم 1546 لمجلس الأمن بالأمم المتحدة في عام 2004 لمنح عملية إرساء الاستقرار في عراق ما بعد صدام حسين الشرعية الدولية.
وقد نص القرار على أن يتم الوصول تدريجيا إلى شرعية العملية السياسية في العراق في إطار مرحلة انتقالية محددة زمنيا عن طريق إجراء ثلاثة انتخابات في عام 2005 [15]. وقد كان العمل على وضع مقترح لدستور جديد للعراق أمر عظيم الأهمية في هذا الصدد. وكان عليه تجاوز حاجز مزدوج في الاستفتاء الذي أجري في 15 أكتوبر 2005 كان لابد من حصول المقترح على موافقة الأغلبية العظمى في البلاد ، على ألا يتم في نفس الوقت رفضه

14) الطرد الفوري لآلاف العاملين في الحكومة والقطاع العام لمجرد كونهم أعضاء في حزب البعث على الرغم من أنه كان معروفا أن تلك العضوية كانت شرطا أساسيا للعمل في الحكومة في عهد صدام حسين.

15) انتخابات برلمانية في 30 يناير 2005 واستفتاء على مقترح للدستور في 15 أكتوبر 2005 وانتخابات برلمانية جديدة في 15 ديسمبر 2005 وتشكيل حكومة عراقية دائمة.

بأغلبية الثلثين من جانب ثلاثة محافظات من محافظات العراق الثماني عشر. وقد كان الهدف الأساسي من ذلك هو منح الأكراد حق الفيتو – فثلاثة من المحافظات الثماني عشر ذات أغلبية كردية – لكن في الواقع كاد أن يصبح ذلك حقا للفيتو لجانب السنة.

لكن عملية وضع الدستور والاستفتاء حول مقترح الدستور عادت بالضرر على شرعية العملية السياسية في الفترة الانتقالية بشكل كبير.

فالولايات المتحدة الأمريكية لم تقم فقط بالتأثير على تشكيل أعضاء لجنة وضع الدستور العراقية بدرجة كبيرة وفي مناقشة الدستور ولكنها تدخلت أيضا في عملية مناقشة الدستور العراقي الجديد. وعلى الجانب الآخر لم يكن في الواقع هناك من يعرف ما الذي يتم التصويت بشأنه بالضبط لحدوث تعديلات وإضافات هامة في الدستور المقترح قبل الاستفتاء بثلاثة أيام. وقد تم إعلان قبول الدستور الجديد بنتيجة 78,9 % من الأصوات بالدولة على الرغم من رفضه من جانب ثلثي سكان كل من محافظتي الأنبار وصلاح الدين ذات الأغلبية السنية. لكن بالنظر إلى الشكاوى العديدة – خاصة في محافظات نينوى وديالا وكركوك – فإن الأرجح هو حدوث تزوير كبير في هذا التصويت [16].

وسوف يؤدي مضمون الدستور الجديد في صورته الحالية في النهاية إلى سرعة تفكك وانهيار البلاد. فمن وجهة نظر عدد كبير من السنيين أصبح الدستور الجديد يمثل نوعا من العقوبة حيث يجب معاقبة السنة على جرائم حزب البعث في حين يتم مكافأة المحررين (الولايات المتحدة الأمريكية) والمُحَرَّرين (الشيعة والأكراد).

والحكومة العراقية الائتلافية حسب الدستور هي حكومة واهية ليست لها سلطات كافية لتأمين سلامة الأراضي العراقية ، وبذلك لم يتحقق الهدف الأساسي من بناء دولة فيدرالية ، فالموجود فقط هو دولة مستقلة. كما ستكون الحكومات الإقليمية التي سيتم إنشائها مستقبلا مسئولة مسئولية كاملة عن الأمن الداخلي بها، كما سيكون لها الحق في تكوين جيوشها الخاصة التي تسمى "بالحرس الإقليمي". وحتى إذا نظرنا إلى التقسيم المستقبلي للموارد الطبيعية سنجد أن الدستور يحمل في طياته الكثير مما يمكن أن يؤدي إلى تفجر الموقف. حيث سيكون من حق الحكومات الإقليمية في المستقبل تقرير الجهة والشروط التي سيتم على أساسها اكتشاف واستغلال مصادر النفط الجديدة. كما تحوي المادة رقم 110 من الدستور ضمنا بيع المواد الخام القومية لشركات النفط الدولية الكبرى[17].

أما المجتمع الدولي فهو يعيش في وهم أن الانتخابات الثلاث التي فرضت عام 2005 تمنح العملية السياسية في العراق الصفة الشرعية وتعني بذلك انتهاء الفترة الانتقالية وبنجاح كما نص عليها القرار رقم 1546 لمجلس الأمن.

لكن العكس هو الصحيح، فالانتخابات أكدت الاتجاه السائد وهو الاستقطاب والتقسيم. وقد قامت أغلبية الشعب العراقي بالتصويت حسب التوجهات العرقية أو الدينية ، كما أن مسار محاكمة صدام حسين لم يقم إلا بتعميق الفجوة بين السنة من ناحية والأكراد والشيعة من ناحية أخرى[18].

16) في أول انتخابات بعد سقوط نظام صدام حسين والتي أجريت في يناير 2005 لم تجتمع سوى حوالي 16,8 % من الأصوات في إقليم نينوى المختلطة ذات الأغلبية السنية على قوائم الأكراد والشيعة. فجأة تضاعف عدد الناخبين والناخبات لثلاثة أضعاف للتصويت على تعديل الدستور الذي أقترحه الأكراد والشيعة و"انخفضت" نسبة رفض مقترح الدستور إلى "55 %" فجأة.

17) تهدف هذه المادة إلى عقد ما يسمى "اتفاقيات" الإنتاج المشترك" فهي تنص على أن تقوم الشركات الكبرى باكتشاف واستغلال كل حقول البترول الجديدة والتي تمثل 64 % من احتياطيات النفط العراقية الحالية. وسيكون العراق هو الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تسمح للشركات الأجنبية باستغلال حقول البترول بها. فإن الخسائر التي سيتكبدها العراق بهذه الطريقة تفصيليا في : جريج موتليت، تخليص العراق من ثروته النفطية : مخططات النفط الخام ، ندوة السياسة الدولية ، نوفمبر 2005
Greg Muttitt, Crude designs: The Rip-Off of Iraq's Oil Wealth, Global Policy Forum November 2005.

18) بعدما لم تتمكن محكمة العدل الدولية في لاهاي من قبول عملية محاكمة صدام حسين (قاعدة) ولم ترد الأمم المتحدة إقامة محكمة خاصة (عقوبة الإعدام) تم إنشاء محكمة خاصة عراقية بدأت أعمالها في 19 أكتوبر 2005 لمحاكمة 12 قضية انتهت أول قضية منها والتي اتهم فيها صدام حسين بالتسبب في قتل 143 شخص في الدجيل عام 1982 بإصدار الحكم بإعدام صدام حسين والذي تم تنفيذه في 31 ديسمبر 2006. وقد أدى ذلك إلى تفويت الفرصة على الأكراد والشيعة لإمكانية محاكمة النظام الدكتاتوري الذي ظل يحكم من 1979 إلى 2003 – خاصة فيما يتعلق بمجزرة الأكراد في عام 1988 والقمع التمرد الشيعي بالقوة في عام 1991 وللكشف الكامل عن العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة ونظام صدام حسين.

1.6 شبح الهلال الشيعي ينتشر

العراق هو أول دولة عربية تحكمها أغلبية شيعية وتولي الشيعة الحكم في العراق أدى إلى تحول ميزان القوى الذي ظل متوازنا لعقود طويلة بين الشيعة والسنة لصالح الشيعة في المنطقة. صحيح أن الشيعة لا يمثلون سوى 10 % من إجمالي عدد المسلمين الذين يبلغون 1.3 مليار في العالم، لكن أغلبية الشيعة يقطنون منطقة الشرق الأوسط والأدنى ويمثلون أغلبية الشعب في كل من العراق وإيران والبحرين، وهم أكبر جماعة دينية في لبنان، أما في دول الخليج وخاصة في السعودية واليمن وسوريا فإنهم يعتبرون أقلية لا يستهان بها.

وزيادة سلطة الشيعة لا يعرض فقط استقرار السعودية للخطر والتي تتخذ في الأيديولوجية الوهابية للدولة موقفا عدائيا من الشيعة ، ولكنها تشمل أيضا التطرف السني المعارض لتأثير الغرب وتواجد القوات الأجنبية في المنطقة والذي يريد أيضا إعادة سيطرة السنة على المنطقة.

1.7 الصراع النووي مع إيران
واقع قائم وتصعيد (لا) يمكن تجنبه

وبالتزامن مع التصعيد الدبلوماسي نحو حل أزمة العراق انتشرت الأنباء 2002 عن قيام إيران منذ سنوات عديدة على تطوير برنامج نووي سري.

ويحق لإيران مثلها مثل الأرجنتين والبرازيل امتلاك دورة وقودية مغلقة لتوليد الطاقة الذرية السلمية في إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية وامتلاك برنامج مستقل لتخصيب اليورانيوم. ومن جانب آخر هناك المجتمع الدولي الذي لا يثق في إيران بسبب برنامجها النووي الذي ظل سريا لسنوات طويلة ويطالب إيران بالتنازل عن هذا الحق وإيقاف تخصيب اليورانيوم. وهناك سبب آخر، فإيران تقوم منذ فترة طويلة بإعداد برنامج طموح لتطوير صواريخ متوسطة المدى وأنظمة حاملة للأسلحة، وهذه التكنولوجيا الباهظة التكاليف لن تكون ذات فائدة عسكرية إلا إذا تم تزويد هذه الصواريخ والأنظمة برؤوس نووية.

والمقترحات الدولية التي ترى السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم ولكن على أرض غير إيرانية سوف يُقابل من جانب القيادة الإيرانية تلقائيا بالرفض. فقد مرت إيران في الماضي بتجربة مماثلة غير ناجحة، حيث قامت في عام 1974 بإبرام اتفاقية للتعاون النووي مع فرنسا ودخلت كشريك ممول في اتحاد تخصيب اليورانيوم الأوروبي "يوروديف" ، لكن عندما أرادت إيران الحصول على اليورانيوم المخصب حدث خلاف قانوني مع فرنسا لعدم قيام إيران بتنفيذ التزاماتها بالدفع في الثمانينات ولم تحصل إيران منذ ذلك الحين على اليورانيوم المخصب من "يوروديف".

وبناء على ذلك لن تقبل إيران – التي تزخر بالثقة لكونها الرابح الخفي من التدخل العسكري الأجنبي في كل من العراق وأفغانستان – التخلي عن تخصيب اليورانيوم خارج أراضيها. لذا فالخيار الموجود هو إما البحث عن حل وسط أو تفاقم الأزمة.

19) حظر توريد تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم في مفاعلات المياه الثقيلة وأنظمة حمل الرؤوس النووية وتجميد الأموال بالخارج للمؤسسات والأشخاص الذين لهم علاقة ببرنامج إيران النووي والعاملين في التصنيع الحربي وكذلك منع السفر لبعض هذه الشخصيات.

20) قارن آخر الاستطلاعات للرأي حول السياسة الخارجية – خاصة رؤساء التحرير وأقسام السياسة الخارجية في الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون – التي قام بها معهد دراسات السوق والسياسة بتفويض من الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية في يوليو 2006. فمن بين ال 15 موضوع رئيسي التي تم وضعها على أجندة السياسة الخارجية كان هناك 8 موضوعات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشرق الأوسط والأدنى وشمال إفريقيا.

لكن يبدو أن الجانبين قد اختارا مبكرا تصعيد النزاع ودون استنفاذ جميع الحلول السياسية. وبعد فشل المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي – (3 بريطانيا وفرنسا وألمانيا) وإيران فقد وصل الجميع إلى المرحلة التالية من التصعيد. فمجلس الأمن بالأمم المتحدة هو الذي يتناول الآن برنامج إيران النووي. وبعدما قامت إيران بتجاهل التصريح الغير ملزم الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في 29 مارس 2006 والقرار رقم 1696 الملزم لمجلس الأمن بتاريخ 31 يوليو 2006 واللذان يطالبان إيران بالإيقاف الفوري لجميع أنشطة تخصيب اليورانيوم، كان رد فعل مجلس الأمن على ذلك الموقف هو قبول القرار رقم 1737 في 32 ديسمبر 2006 بالإجماع. ويحدد هذا القرار البرنامج النووي الإيراني على أساس المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة بأنه يمثل تهديدا للسلام العالمي، وإن كان هذا القرار مازال يستبعد صراحة اللجوء إلى استخدام القوة. ومن أجل ضمان الحصول على دعم الصين وروسيا – وذلك هو ثمن اتخاذ القرار بالإجماع – لم ينص القرار إلا على عدد محدد جدا من العقوبات[19].

1.8 حرب "المصادفة" بين إسرائيل وحزب الله في صيف 2006

كانت سرعة وقوة تصاعد العنف وتحوله إلى حرب دموية بعد اختطاف جندي إسرائيلي من قبل الفلسطينيين في قطاع غزة في الخامس والعشرين من يونيو/حزيران 2006 وجنديين آخرين من جانب حزب الله في 12 يوليو 2006 بمثابة مفاجأة كبيرة لكثير من المراقبين للمنطقة. وقد كانت هناك عدة محاولات لتفسير الحرب ولكنها اتفقت كلها في أنه لم يمكن تأكيد أسبابها بوضوح ولم تقم بإلقاء الضوء إلا على جانب واحد من الجوانب. وطبقا لإحدى هذه التفسيرات فقد طُلِب من خالد مشعل، قائد الجناح المتشدد لحماس والمقيم في دمشق وكذلك من السيد نصر الله زعيم حزب الله باستفزاز حرب عن طريق اختطاف جنود إسرائيليين لإعطاء حماس دفعة جديدة في كفاحها ضد إسرائيل. وحسب معلومات أخرى طلبت إيران من حزب الله تصعيد النزاع مع إسرائيل قبل عقد قمة مجموعة الثماني في 15 أغسطس 2006 في مدينة سانت بطرسبرج الروسية لشطب المسألة النووية الإيرانية من جدول أعمال القمة، وهذا ما حدث بالفعل قبل انعقادها بفترة وجيزة. وتفسير آخر يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد شجعت إسرائيل من وقت طويل على حل الصراع مع حزب الله حلا عسكريا – كنوع من الاختبار للمواجهة المتوقعة بين واشنطن وطهران، وكان المطلوب فقط هو انتظار الدافع المناسب.

وتظهر كل محاولات التفسير تلك شيئا واحدا هو أن الحرب بين إسرائيل وحزب الله هي صراع متعدد الزوايا وذي أبعاد محلية وثنائية وإقليمية ودولية.

وقد أدت الحرب إلى مصرع العديد من الضحايا المدنيين على الجانبين وخسائر بالمليارات، وإن كانت أعداد الضحايا والخسائر على الجانب اللبناني أعلى بكثير. ولم تستطع إسرائيل تحقيق أي من أهدافها المعلنة للحرب تحقيقا كاملا مثل الإفراج الغير مشروط عن الجنود الإسرائيليين وتدمير أو إضعاف حزب الله . وعلى عكس إسرائيل لم يحدد حزب الله بدقة أهدافه العسكرية واستطاع أن يتباهى "بالنصر الالهي" مقابل الدمار الذي حل بلبنان. فإدارة حزب الله الغير متكافئة للحرب وتكتيكها الشبيه بحرب العصابات بطريقة الكر والفر استطاعت النيل كثيرا من أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر.

وقد ساعدت الحرب على تحسين صورة حزب الله كحركة للمقاومة ليس في لبنان فحسب ولكن في جميع أرجاء العالم العربي والإسلامي والحصول على شرعية امتلاك الأسلحة، وخرج حزب الله من هذا النزاع بصورة أقوى سياسيا وسيصبح هدفه هو العمل على إحداث تغييرين سياسيين. فبالنسبة للهوية اللبنانية وعلاقاتها الدولية سيحاول حزب الله إخراج لبنان من دائرة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وعدم جعله جزءا من "الشرق الأوسط الجديد" الذي تزمع الولايات المتحدة إقامته.

21) يلوذ كتاب المعرفة لوزارة الدفاع الألمانية الأخير بالصمت عن هذا الموضوع.

22) بداية من تصريح فينيسيا لحق الفلسطينيين في تقرير المصير عام 1980 ومبادرة برشلونة في عام 1995 وتعيين مبعوث خاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام بالشرق الأوسط في عام 1996 وتصريح برلين عام 1999 الذي تضمن الإفصاح عن خيار إقامة دولة فلسطينية ووصولا إلى سياسة الجوار الأوروبية عام 2003.

وسوف يقوى موقف حزب الله في مقاومة نزع سلاحه. وبعد فشل الجيش الإسرائيلي الحديث والمتحمس بشدة في تحقيق ذلك لن يستطيع الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل تحقيق ذلك أيضا. وقد نص قرار مجلس الأمن رقم 1701 في الثاني عشر من أغسطس/آب 2006 على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله. لكن وقف إطلاق النار هذا ضعيف جدا خاصة لتضمن القرار على أمور كثيرة مفتوحة وغير محددة بخصوص مراقبة الحدود ونزع سلاح حزب الله واستخدام العنف، كما أنه لم يقم حتى الآن سوى بتأمين إسرائيل ولم يضع تصورا سياسيا عاما لحل الأزمات بمنطقة الشرق الأوسط.

ثانيا : سياسة ألمانيا

تحظى هذه المنطقة بأهمية فائقة من المنظور الألماني والأوروبي. أما من وجهة النظر التاريخية والأخلاقية فإن ألمانيا تتحمل مسئولية عميقة وصادقة تجاه دولة إسرائيل. لكن قربها الجغرافي جعل المصالح الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لألمانيا وأوروبا تلعب كذلك دورا هاما[20].

لكن ألمانيا ليس لديها سياسة رسمية معلنة تجاه هذه المنطقة[21]، فبغض النظر عن بعض التصريحات التي أصدرتها مثلا الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني(SPD) عن مبادئ سياسة الحزب تجاه منطقة الشرق الأوسط والأدنى في السنوات 1992 و1997 أو الأفكار التي طرحتها رئاسة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في 18 أغسطس/آب 2006 لتصور سياسي عام لمنطقة الشرق الأوسط.

لكن إذا ما نظرنا إلى السياسة الألمانية تجاه الشرق الأوسط تاريخيا سرعان ما نستنتج الأولويات الثلاث الثابتة التي تضعها. فالسياسة الألمانية تجاه الشرق الأوسط تعتمد على الدعم المطلق لأمن إسرائيل على أساس المسئولية التاريخية والأخلاقية الخاصة للشعب الألماني تجاه الشعب الإسرائيلي. أما في المقام الثاني فهي تتبع هدفا استراتيجيا لتحقيق السلام الشامل بين إسرائيل والفلسطينيين لضمان الأمن الدائم لإسرائيل. وأخيرا تطمح ألمانيا إلى إقامة علاقات جوار جيدة مع البلاد العربية والإسلامية.

وقد انضمت ألمانيا بسرعة كبيرة إلى سياسة التوفيق الخارجية للاتحاد الأوروبي وقامت بالاشتراك في انتهاج سياسة أوروبية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي حيال الشرق الأوسط[22].

في نفس الوقت نجحت ألمانيا دائما في تنفيذ سياستها المستقلة داخل عملية اتخاذ القرار الأوروبية تجاه المنطقة في حالات النزاع. فالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي ليست سياسة عامة مفروضة وملزمة وإنما هي محصلة للتعاون بين حكومات الاتحاد. فضلا عن ذلك لن تدخل السياسة المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة البحر المتوسط التي تم الموافقة عليها في عام 2000 حيز التنفيذ إلا إذا تم تحقيق السلام الشامل في المنطقة ومازال بذلك مبدأ الإجماع في الاتحاد الأوروبي قائما بالنسبة لسياستها تجاه الشرق الأوسط. هذا لا يعني مستقبلا وجوب التوصل إلى الإجماع والموافقة على أصغر التفاصيل والتي تأخذ وقتا طويلا فقط ولكنها تعني على أسوأ الفروض شل حركة السياسة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط – كما كان الحال قبل حرب العراق الأخيرة.

وفي النهاية كانت ألمانيا دائما قادرة على إثبات استقلاليتها أيضا عبر سنوات طويلة فيما يختص بالتعاون الثنائي مع إسرائيل في مجال التسليح – خاصة فيما يتعلق بتوريد الغواصات من طراز جال أو دولفين. وفي عام 2002 أكد المستشار الألماني جيرهارد شرودر على الوضع الخاص لإسرائيل قائلا: "أريد أن أقول دون أي لبس: سوف تحصل إسرائيل على جميع ما تحتاجه للحفاظ على أمنها وسوف تحصل على ذلك عندما تكون بحاجة إليه" [23].

23) أوتفريد ناساور وكريستوفر شتاينمتس، الاحتفال باليوبيل الذهبي لزواج صانعي الأسلحة، خمسون عاما من التعاون التسليحي بين ألمانيا وإسرائيل، في: البرلمان، إصدار 15 ابريل 2005.

وتعمل ألمانيا هنا إذا ما استخدمنا عبارة يوشكا فيشر "كمحامي للقدس" وتتولى دور المراسل الإخباري الإسرائيلي وولي الأمر الإسرائيلي في المؤسسات الأوروبية. وقد ظهر ذلك أيضا بوضوح خلال الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله: فمطالبة غالبية دول الاتحاد الأوروبي بالوقف الفوري لإطلاق النار لم تسانده كل من ألمانيا وبريطانيا وجمهورية التشيك بل اكتفت بالمطالبة الفورية بوقف القتال دون تحديد إطار زمني.

في نفس الوقت تتبع ألمانيا سياسة التوازن بحيث أصبحت هي أكبر ممول فردي في الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين وأصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ عام 1974 كذلك – وكأول دولة أوروبية غربية – تساند حصول الفلسطينيين على حق الحكم الذاتي ولم تتغير هذه السياسة بعد اتحاد الدولتين الألمانيتين.

وتعتبر إسرائيل ألمانيا اليوم ثاني أهم صديق لها بعد الولايات المتحدة الأمريكية. لكن العرب يقدرون ألمانيا أيضا. ولذلك أسبابه الهامة الدقيقة. فمن ناحية تحظى التكنولوجيا الألمانية في العالم العربي بسمعة ممتازة، كذلك ليس لها تاريخ استعماري مثل فرنسا أو بريطانيا في العالم العربي. ومن ناحية أخرى تعتبر ألمانيا أسوة وقدوة، فقد استطاعت تحقيق الوحدة مرتين في تاريخها: الأولى في عام 1871 تحت حكم أوتو فون بيسمارك والثانية في عام 1990 تحت ولاية هيلموت كول، فهي قد نجحت في تحقيق حلم عربي يصبو إليه العرب أيضا. لكن ما يميز الرأي العام العربي في ألمانيا هو أيضا التعاطف مع هتلر والحكم النازي. وهذا الظرف المخيف للتعاطف العربي مع ألمانيا ليس ناجما عن عدم المعرفة بحقيقة المحرقة اليهودية في أوروبا والذي لا يكاد يجد أي ذكر في كتب التاريخ والكتب المدرسية في العالم العربي، بل ناتج عن الإحباط المليء بالكراهية الذي يشعر به العالم العربي والإسلامي تجاه التفوق العسكري والتقني والاقتصادي لدولة إسرائيل التي مازال إنشائها يوصف بأنها نكبة وكارثة وأنها عضو صناعي استعماري غربي تم زرعه في العالم العربي.

في نفس الوقت يتم المبالغة في تقدير القوة السياسية والاقتصادية لألمانيا الموحدة في الاتحاد الأوروبي. فالعرب يعتقدون أن ألمانيا يمكنها عن طريق القوة التي تتمتع بها أن تتمكن من إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي. لكنهم لا يرون في ذلك أن إسرائيل – على الرغم من العلاقات الخاصة التي تربطها بألمانيا – تنظر بعين النقد لالتزام الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط. فالاتجاه السائد في إسرائيل يتهم أوروبا دائما بوجود روح عدائية عامة مستترة وأحيانا علنية تجاه إسرائيل وتصل أحيانا إلى معاداة للسامية والتي نجد أساسها في المحرقة الأوروبية لليهود[24].

ثالثا: سيناريوهات

إذا ما ظلت النزاعات والمشكلات الهيكلية في المنطقة التي تم توضيحها دون التوصل لحل سوف ترتفع من المنظور الألماني والأوروبي في جميع الأحوال المخاطر التي يمكن أن تؤثر على أمنها واستقرارها وازدهارها وذلك عن طريق الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة وتزايد الهجرة (الغير شرعية) وزيادة عدم الاستقرار من ناحية أمن الطاقة وكذلك التطرف الإسلامي.

ولتوضيح هذه الأخطار سوف نقوم بعرض عدة سيناريوهات لما يمكن أن يحدث. وهناك عدة عناصر تؤثر على تطور الوضع في الشرق الأوسط والأدنى وشمال إفريقيا كما بينها العرض المفصل للظروف العامة السائدة.

والتطور الايجابي أو السلبي في المستقبل بخصوص كل عنصر من هذه العناصر سوف يكون له تأثيره المباشر على تطور الأوضاع في المنطقة. ومجموع هذه العناصر سواء في شكلها الإيجابي أو السلبي تسمح بوضع سيناريوهات عديدة ومختلفة تمام الاختلاف لمنطقة الشرق الأوسط والأدنى.

24) أكد استطلاع الرأي الذي أجرته اللجنة الأوروبية حول حرب العراق والسلام في العالم عام 2003 هذا الظن. فقد اتضح أن 59 % من الأوروبيين يرون أن إسرائيل تمثل تهديدا للسلام العالمي وتقع في ذلك بمسافة كبيرة قبل بعض "الدول الخبيثة" (بالانجليزية Rogue State) مثل سوريا وإيران وليبيا وكوريا الشمالية.

واحتمالات وجود الواقع التالي المتعدد "عاصفة في الصحراء" و"الدمار" و "السراب" تتحد في نقطة هامة هي أنها تعتبر تطور الصراع النووي مع إيران هي نقطة الانطلاق وتوضح جميع الاحتمالات والتسلسلات التي يمكن حدوثها التي قد تنشأ عن محاولات (استخدام القوة) لمنع إيران من تصنيع القنبلة الذرية أو الناجمة عن ردود الفعل على دولة إيرانية تملك الأسلحة النووية. وهذا ليس من قبيل المصادفة: فإيران هي المثال الواضح على النفور المتزايد بين العالم الغربي والدول ذات النزعة الإسلامية. فهو كدولة تعتبر داعمة للإرهاب وكدولة (يبدو أنها) تهدف لتصنيع القنبلة الذرية ترمز إلى التطرف في الإسلام السياسي وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهي بطاقتها الكامنة في أن تكون زعيما إقليميا كبيرا يمكن أن يمثل دورا هاما فيما يتعلق بحل النزاع العربي الإسرائيلي ودعم الاستقرار في العراق وأفغانستان وتحسين العلاقة بين الشيعة والسنة في المنطقة. ولا يمكن إغفال الصراع النووي مع إيران التي تعتبر من الدول التي تعتمد على الموارد الثابتة وبها ثالث أكبر مخزون من النفط العالمي وثاني أكبر احتياطي من الغاز في العالم فهي تعتبر هنا مثلا واضحا على الفقدان العالمي المتزايد لأمن الطاقة.

3.1 العاصفة في الصحـراء

منذ عام 2006 تصاعدت الأزمة النووية بين المجتمع الدولي وإيران. لكن العقوبات التي كانت في البداية عقوبات هادفة للأمم المتحدة والتي توصل لها الأعضاء الدائمين الخمس لمجلس الأمن بعد مفاوضات شاقة استمرت عدة أشهر للاتفاق عليها ظلت إلى حد بعيد دون تأثير. والتوسيع التالي لنظام العقوبات لكي تصبح إجراءات حصار اقتصادي شامل والتي لم توافق عليها الصين وروسيا إلا بعد محاولات إقناع مضنية لم تؤد سوى إلى تقوية العقلية الحربية الإيرانية. وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية زعزعة استقرار النظام الإيراني عن طريق دعم الأعمال التخريبية التي تقوم بها حركات المقاومة الإيرانية – وخاصة في إقليم خوسيستان الغني بالنفط والذي تسكنه أغلبية من الإيرانيين ذات الأصول العربية. وبعدما فشلت المحاولات التي كانت تهدف إلى إصدار قرار من مجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية للمجتمع الدولي ضد إيران قرر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والأوروبيون على تكوين "ائتلاف" دولي خارج نطاق أسرة الأمم المتحدة. وسيقوم هذا الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربات جوية على المنشآت الذرية الحقيقية والمتوقعة والموزعة عبر جميع أنحاء البلاد سواء فوق الأرض أو تحتها مما يؤدي إلى استفزاز إيران للقيام بردود فعل مضادة. فتقوم بفسخ معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية – وبذلك نظام الرقابة الدولي – من جانب واحد وتمضي قدما في حسم لتصنيع القنبلة الذرية.

سيكون رد فعل إيران عن طريق أعمال تخريبية وإدارة غير نظامية للحرب، فتقوم بحصار مضيق هرمز الذي تمر عبره حوالي 60 % من صادرات النفط العالمية مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط – بما لذلك من تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي. وسوف تؤدي الإجراءات ضد إيران إلى تعميق الفرقة بين المسلمين في جميع أنحاء العالم والأقليات المسلمة في الولايات المتحدة وأوروبا وستؤدي إلى زيادة الإرهاب في العالم.

ستقوم إيران باستنزاف القوات الأمريكية التي مازالت موجودة بالعراق بطرق إدارة الحرب الغير نظامية. ولن تستطيع الحكومة العراقية الفدرالية الضعيفة منع تفكك العراق. ستقوم إيران بتشجيع الأغلبية الشيعية في العراق للمطالبة بإقامة دولة شيعية مما يؤدي إلى إعلان الأكراد قيام دولة كردية مستقلة مما سيؤدي إلى ردود فعل عكسية من جانب تركيا وإيران وسوريا والتي تأوي هي الأخرى أقليات كردية لا يستهان بها وترى في هذا العمل تهديدا مباشرا لأمنها الداخلي. ولكن الدولة الشيعية العربية ستمثل تهديدا للسعودية التي بها أقلية شيعية ذات وزن في شمالها الشرقي. وسوف تصبح بقية الأراضي السنية العربية الفقيرة الموارد أرضا خصبة وملتقى للمجموعات الإرهابية الإسلامية ذات أبعاد إقليمية وعالمية.

25) في مفاوضات السلام مع سوريا في مدريد لم تشترط إسرائيل تنفيذ شروط معينة قبل بدء التفاوض. كما أظهرت الولايات المتحدة مع دول أخرى بالمنطقة مرونة أكبر فيما يتعلق بمنظمات تقع على قوائم الإرهاب الأمريكية. وكانت الحكومة اللبنانية تتضمن حتى وقت قريب ثلاثة وزراء كانوا ينتمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لحزب الله. وعلى الرغم من ذلك لم تقاطع الولايات المتحدة هذه الحكومة. ويسري نفس الشيء على الحكومة العراقية وعناصر مجاهدي خلق الإيراني. فضلا عن ذلك أوضحت حماس بحفاظها وباحترامها للهدنة (وقف إطلاق النار) من فبراير 2005 حتى 8 نوفمبر 2006 أنها قادرة على ترك /التخلي عن العنف. كما أن حماس قامت باشتراكها في الانتخابات الفلسطينية للمجلس التشريعي في يناير 2006 بتغيير موقفها كليا والاعتراف ولو بطريقة غير مباشرة بشرعية عملية أوسلو للسلام – وبذلك شرعية إسرائيل كشريك في المفاوضات .

وسوف تدعو إيران بمساندة سوريا التي مازالت معزولة حزب الله إلى مهاجمة إسرائيل. وسيصبح لبنان مرة ثانية ساحة للقتال بين الدول المتناحرة، وستجد إسرائيل نفسها مرة أخرى معرضة لحرب متعددة الجبهات. وإسرائيل التي أدت سياستها الاستيطانية والخاصة بالبنية التحتية المستمرة في الضفة الغربية الفلسطينية إلى الحيلولة دون تحقيق إقامة دولتين ستجد نفسها مضطرة إلى استعادة الإدارة العسكرية والمدنية للمناطق الفلسطينية. وستختفي الأغلبية اليهودية بين البحر المتوسط ونهر الأردن بعد إعادة احتلال المناطق الفلسطينية وكأثر من آثار التطور الديموغرافي في الأرض المقدسة. ولأول مرة ستقوم الأقلية الفلسطينية في إسرائيل التي ظلت لفترة طويلة الغائب الحاضر بحمل السلاح وتطالب بالاشتراك مع إخوانهم الفلسطينيين بإقامة دولة متعددة الجنسيات في الأراضي المحتلة.

وسيكون ابتعاد المنطقة عن مسايرة الاقتصاد العالمي هو نتيجة لانتشار عدم الاستقرار في المنطقة.

3.2 الدمـــــــار

إيران تمتلك القنبلة الذرية ونجحت في تحقيق الأهداف التي من أجلها قامت بتصنيع القنبلة النووية: ألا وهي تزايد مكانتها ونفوذها في المنطقة وتحقيق الردع بالنسبة للدول الأخرى الهامة في المنطقة وضمان أمنها وبقاء نظام الملالي وتحدي سيطرة الولايات المتحدة في الخليج العربي. على الجانب الآخر ستشعر دول الجوار بالمنطقة بقدر كبير من التهديد وخاصة إسرائيل ودول الخليج العربي ليس فقط بسبب القنبلة الذرية ولكن لزيادة دعم طهران لانتشار الإرهاب وإعادة نشر أسلحة الدمار الشامل.

سيكون رد فعل القصير والمتوسط المدى للمجتمع الدولي هو إتباع سياسة الردع والإيقاف. وستقوم الولايات المتحدة على وجه الخصوص بمحاولة إضعاف إيران من الناحية الاقتصادية والسياسية وسوف تستند في ذلك على سياستها المشابهة ضد الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة.

وسوف تؤدي القنبلة الذرية الإيرانية إلى انخراط المنطقة في سباق غير منظم للتسلح.

وستكون السعودية ذات النظام السني الوهابي في صراعها مع إيران الشيعية للسيطرة على الخليج العربي أول من يسعى أيضا لبناء القنبلة الذرية. والسعودية أقل خضوعا للولايات المتحدة الأمريكية ولديها رؤوس الأموال اللازمة كما أنها قامت منذ زمن بعيد بالتوقيع على معاهدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي بروتوكول الكميات الصغيرة التي تعفيها من بعض تفتيشات نووية معينة.

وسوف تتبع مصر نهج السعودية حفاظا على سمعتها كأكبر قوة عسكرية عربية ومن أجل حصر نمو المد الشيعي. صحيح أن مصر ستفقد المساعدات المالية الأمريكية إلا أن السعودية ستساندها في كفاحها ضد السيطرة الإيرانية وسوف تقبل مصر الدخول في مواجهة مع إسرائيل.

وبسبب القنبلة الذرية الإيرانية سترى تركيا مساعيها للسيطرة على الجمهوريات التركية الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق في خطر. وستبتعد تركيا التي لم يتم قبولها في الاتحاد الأوروبي عن اتجاهها للغرب وستتجه ناحية تراثها العثماني القديم. وسوف تحاول تركيا بامتلاك القنبلة الذرية أن تكون قوة فاعلة جديدة في الشرق الأوسط والأدنى. وسوف تتزايد قوة سوريا العدوانية تحت حماية الدرع الذري الإيراني.

ولن تتصرف إيران كعضو يحظى بالاحترام بين القوى المالكة للقنبلة الذرية وإنما ستستخدم هذه القنبلة كأداة للضغط.

وسوف يؤدي سباق التسليح الغير منظم إلى القضاء النهائي على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية وهذا الفراغ في المراقبة الذي خلفته معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية الضعيفة لن تستطيع معاهدات الشراكة الدولية الأخرى – مثل مبادرة تأمين انتشار الأسلحة الذرية التي نادت بها إدارة الرئيس السابق بوش – لن تكون قادرة على ملء هذا الفراغ.

وسوف تقوم إيران باختبار قوتها الجديدة كدولة لديها أسلحة ذرية وسوف تعمل كل ما في وسعها لتوسيع رقعة نفوذها في الخليج العربي عن طريق ربط الدول الأكثر ضعفا مثل سوريا أو العراق بها ومحاولة الاقتراب من دول الخليج العربي الصغيرة. في نفس الوقت يخشى من أن الجماعات مثل حماس وحزب الله سوف تصبح تحت مظلة الحماية النووية الإيرانية أكثر عنفا تجاه إسرائيل وسوف يتم استفزاز إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ ردود فعل ضد إيران.

وسوف تكون إيران أكثر عنفا في نزاعها حول مصادر الطاقة في بحر قزوين ومحاولاتها للسيطرة على وسط آسيا وسوف تبحث عن المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك روسيا.

3.3 السـراب

إيران لديها القنبلة الذرية لكن ذلك لن يؤدي إلى سباق غير منظم للتسليح النووي في المنطقة. ودول الخليج العربي الصغيرة – البحرين وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان – قد أتبعت "النموذج الياباني" وسمحت للقوات الأمريكية بوضع قوات لها في أراضيها. وتكفي الضمانات الأمنية تحت مظلة الحماية النووية للولايات المتحدة الأمريكية هذه الدول لعدم سعيها لامتلاك القنبلة الذرية.

صحيح أن كل من مصر وتركيا تمتلكان الأموال والكفاءات لتطوير الأسلحة الذرية إلا أنها سوف تتنازل عن ذلك لأسباب أمنية. فمصر تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات الأمريكية ولهذا السبب لا تجرؤ على تهديد جارتها المباشرة إسرائيل ببرنامج لتطوير الأسلحة النووية. أما تركيا فهي عضو في حلف الناتو وأصبحت كذلك منذ عهد قريب عضوا في الاتحاد الأوروبي ولا تريد أن يتعرض الارتباط الاستراتيجي بالغرب للخطر. صحيح أن سوريا تربطها علاقات صداقة بإيران إلا أنها لا تجرؤ على الدخول في مواجهة مباشرة مع إسرائيل. وحتى العراق ذو الأغلبية الشيعية الذي يعتمد اعتمادا كليا على المساعدات الدولية والذي مازال واقعا تحت الاحتلال لن يطمع في امتلاك القنبلة الذرية. وحتى السعودية – التي تعتبر نفسها حامية للحرمين الشريفين مكة والمدينة – سوف تتنازل عن امتلاك القنبلة الذرية في صراعها مع إيران الشيعية حول الفوز بالسيطرة في الخليج العربي وتسير بذلك على نهج إخوانها من دول الخليج. سوف تتمسك إسرائيل بسياستها النووية الغامضة لتجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع مصر.

تتصرف إيران كعضو يحظى بالاحترام وكشريك عاقل بين القوى التي لديها الأسلحة الذرية. ولن تقوم بتوريد تكنولوجيا القنبلة الذرية إلى جماعات لا تستطيع التحكم فيها مراعاة لمصالحها الخاصة على الأقل. وعلى الرغم من الخطابة المتسمة بمعاداة السامية تجاه إسرائيل – والتي تخاطب أساسا زعماء الرأي في العالم الإسلامي – لن تحاول إيران القضاء على إسرائيل بالأسلحة النووية – التي يوجد بها حوالي 300 ألف إسرائيلي من أصل إيراني والتي بها ثالث الحرمين (القدس) والفلسطينيين. فهي تضع في الاعتبار أن المجازفة بحدوث ضربة انتقامية بالأسلحة النووية هو رادع كاف بالنسبة لها.

بالتأكيد سوف تضعف اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية بخروج إيران منها وإن احتفظت هذه الاتفاقية رغم ضعفها بأهميتها، فكثير من الدول تحترم هذه الاتفاقية وتعتبرها وسيلة لإثبات الصفة المدنية لبرامجها النووية. والفجوة الرقابية التي ستتركها هذه الاتفاقية سوف تستطيع اتفاقات الشراكة الدولية ملئها – مثل مبادرة تأمين انتشار الأسلحة الذرية التي نادت بها إدارة الرئيس السابق بوش. ويشارك الآن عدد كبير من الدول في هذه المبادرة بهدف وضع إستراتيجية للردع ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وعرقلتها الدائمة أو منعها تماما.

سوف تقوم إيران باختبار قوتها النووية الجديدة. وكما كان الحال في أوقات الحرب الباردة سوف ينخفض التصعيد بمجرد إيجاد توازن رادع منظم ومؤسسي لها. لكن ذلك لن يصبح ساريا إلا في حالة عدم دخول دول أخرى بالمنطقة في الدخول في سباق التسليح النووي.

وسوف تتطور العلاقة مع إيران على المدى المتوسط والبعيد بشكل يشبه العلاقة مع الاتحاد السوفييتي السابق خلال الحرب الباردة. سوف تسود سياسة تخفيف التوتر – كما حدث في بداية السبعينيات مع نظام "شيطاني" شبيه. ومقارنة بالاتحاد السوفييتي السابق تتميز إيران – "الواضعة يدها بتهديد على الزر الذري" بنظام ديكتاتوري بال وأيديولوجية قديمة وبتشجيع الإرهاب العالمي. وكما حدث في السابق ينتظر أن تقوم سياسة تخفيف التوتر بالقضاء على هذا النظام.

وبمرور الوقت ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف دبلوماسيا بدولة إيران النووية. وسوف تقلل الولايات المتحدة من تواجدها العسكري في المنطقة عن طريق تحقيق التوازن الخارجي. وسوف يتم تخفيف حدة سياسة الإيقاف والردع وسيتم رفع العقوبات من جانبها وتوسيع العلاقات التجارية بين البلدين. وأخيرا سيتم شطب إيران من قائمة دول "محور الشر" التاريخية.

في المقابل ستقدم إيران دعم على المدى البعيد لحل إقامة دولتين في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ولإقامة دولة عراقية ذات سيطرة شيعية مستقرة وستوقف عن مساندة الجماعات الإرهابية في المنطقة وترفع الضغط على سوريا للتنازل عن السيطرة على لبنان كما تعترف بحق إسرائيل الغير مشروط في الوجود.

رابعا : خطـوات الحـــل

كما أسلفنا يوضح تعدد النزاعات والسيناريوهات الثلاث المعروضة أن محاولة دولية مشتركة للحل تكون ذات مضمون وتصور سياسي شامل فقط هي التي من شأنها تخفيف الأزمة. وتستطيع ألمانيا بما لها من أهمية سياسية واقتصادية وبعلاقاتها المتشابكة مع الشركاء الفاعلين داخل المنطقة وخارجها أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق ذلك.

فألمانيا هي إلى جانب كل من فرنسا وبريطانيا أهم شريك في تحديد السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد الأوروبي تجاه هذه المنطقة. كما أن لها وزن سياسي كبير في الاتحاد الأوروبي باعتبارها أكبر ممول فردي في إطار التعاون التنموي الأوروبي. فضلا عن ذلك فهي ليست مثقلة بخلفية استعمارية بالمنطقة مثل فرنسا وبريطانيا وتتمتع لهذا السبب بقدر كبير من الثقة في المنطقة. وبسبب علاقاتها الخاصة بإسرائيل تتمتع ألمانيا بعلاقات أفضل بكثير مع صانعي القرار الإسرائيليين من بقية أعضاء الاتحاد الأوروبي وتستطيع أن تجعل السياسة الأوروبية في إسرائيل – على الرغم من أو بسبب الحساسيات الخاصة في العلاقة الألمانية الإسرائيلية – تحظى على الأقل بمصداقية إن لم تكن قادرة على توصيلها بتأثير أفضل. وألمانيا هي أكثر الدول الأوروبية التي تربطها علاقات ثقافية واقتصادية وطيدة بإيران. وعلى الرغم من أزمة الثقة التي تسببت فيها حرب العراق الأخيرة تظل ألمانيا – بعد بريطانيا – أهم شركاء التحالف الأوروبي للولايات المتحدة الأمريكية. و نفس الشيء يسرى على العلاقات مع روسيا والصين.

4.1 توفيق السياسة الأوروبية مع المنطقة

يجب أن توضح ألمانيا أن المبادرات الكثيرة السارية بتوازي حاليا – مثل مبادرة منطقة البحر المتوسط للائتلاف الأوروبي الغربي منذ عام 1992، وحوار البحر المتوسط لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام 1994 وكذلك حوار حلف الناتو لمنطقة البحر المتوسط – لا تزيد عن كونها عروض تكاد تكون غير مطلوبة في دول حوض البحر المتوسط الجنوبية ولا تسهم كثيرا في إرساء الاستقرار. فحلف الناتو على وجه الخصوص يتهم في المنطقة بأن هدفه الأساسي هو البحث عن صور عدائية بالمنطقة لتأمين بقائه كمؤسسة.

وحتى أساس سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط وهو مبادرة برشلونة للسلام تتعرض سياسيا لكثير من الاضطرابات بسبب الأزمات الحالية في عملية السلام بالشرق الأوسط ولم تستطع لهذا السبب أن تحقق التوقعات والآمال المرجوة. والأمر الصحيح الذي تؤكده سياسة الجوار الأوروبية التي تم إرسائها منذ عام 2003 بأنه يجب أن تكون هناك معاملة أولوية خاصة بين الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار المباشر في حوض البحر المتوسط. لكن الصحيح في نفس الوقت أن مبادرة برشلونة للسلام وسياسة الجوار الأوروبية تفصل حتى الآن منطقة الشرق الأوسط والأدنى وشمال إفريقيا فصلا مصطنعا لذا لا تستطيع فهم التحديات الإقليمية التي تتبعها سياسيا بطريقة كافية. وعلاقات الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق وإيران وكذلك دور الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط يتم منذ سنوات عديدة التعامل معها بهياكل تعمل على التشاور واتخاذ القرار وتفعيلها بما يمكن أن يحدث بها من احتكاكات وخداع وتقلبات ومحاولات سياسية لا يمكن التصويت عليها.

4.2 إحياء عملية السلام الشامل بالشرق الأوسط

منذ عام 2000 تم إهمال عملية السلام العربية الإسرائيلية بمدريد من الناحية الدبلوماسية. وقد حان الوقت ليس لإعادة إحياء هذه العملية فحسب بل لإعادة اكتشافها مرة أخرى.

فمقارنة بعام 1991 أصبحت فرص النجاح الآن أفضل لأن الشركاء الفاعلين الخارجيين الأساسيين قد اتحدوا منذ عام 2002 في شكل اللجنة الرباعية وهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا. كما أن هذه اللجنة لها هدف واضح هو إقامة دولتين.

والولايات المتحدة التي كانت تنظر في الماضي إلى سياسة الاتحاد الأوروبي بأنها سياسة ردود فعل غير فعالة من التصريحات أصبحت ترى الآن مواطن القوة للاتحاد الأوروبي وهي وضع التصورات الطويلة المدى ودعم المبادرات الدبلوماسية والدعم المالي لعملية السلام. وبفضل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي فقد أصبح الاتحاد اليوم أكثر سرعة وكفاءة على إصدار ردود الفعل على الأزمات والصراعات السياسية. ويتضح هذا في مهمة يونيفيل [2] الأخيرة بقيادة أوروبا في لبنان. كذلك قامت إسرائيل بالتخلي بنسبة كبيرة عن تحفظاتها تجاه الاتحاد الأوروبي وقبول دور أكثر فاعلية للأوروبيين في الشرق الاوسط كما يبين تعيين موظفين أوروبيين لأول مرة على الحدود بين رفح ومصر منذ عام 2005 (EU Border Assistance Mission).

يجب أن تسعي ألمانيا لتوسيع رقعة تفويض اللجنة الرباعية للشرق الأوسط الذي اقتصر حتى الآن على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على جميع النزاعات في هذه المنطقة وخاصة النزاع العربي الإسرائيلي وأزمة العراق والصراع النووي مع إيران. ومن الممكن أيضا التفكير في ضم الصين كشريك خارجي إلى اللجنة الرباعية خاصة لكي يمكن التعامل بطريقة أفضل مع ملف إيران النووي.

ويمكن أن يكون لزيادة الدور السياسي للجنة الرباعية تأثير مزدوج: فمن ناحية سيشترك المجتمع الدولي برمته في منع الأزمة وإدارة النزاع وحله في المنطقة. إلى جانب ذلك سوف يكون المجتمع الدولي بالنظر للأزمات المتعددة الأبعاد بالمنطقة مستعدا لإدخال "محور الشر" الموسع – سوريا وإيران – في إيجاد الحلول.

26) منذ اتفاقية الطائف يحصل كل من المسيحيين والمسلمين على 50 % مقاعد البرلمان اللبناني. ويحصل المارونيون على 34 مقعد من ال 64 مقعد الخاصة بالمسيحيين أما بالنسبة للمسلمين فيحصل كل من السنة والشيعة على 27 مقعدا والدروز على 8 مقاعد والعلويون على مقعدين من إجمالي ال 64 مقعدا المخصصة لهم.

27) قرار مجلس الأمن رقم 425 لعام 1978 تم تأكيده بتصريح لمجلس الأمن في عام 2000 : انسحبت إسرائيل انسحابا كليا من لبنان على أساس وثيقتين هما اتفاقية سايكس بيكو في عام 1916 وخط وقف إطلاق النار الإسرائيلي السوري لعام 1949 والتي تجعل مزارع شبعا من نصيب سوريا. وتعارض كل من لبنان وسوريا ذلك التحليل دون إمكانية تقديم الوثائق الدالة على ذلك.

4.3 الحفاظ على امن إسرائيل وإنشاء دولة فلسطين

ان حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو الشرط الأساسي لتطور الأحداث في هذه المنطقة.

ولكي يمكن وقف العنف فإنه لابد من إنهاء الاحتلال وحل النزاع حلا ثنائيا. وإن لم تكن حماس مستعدة لذلك فيمكن إجراء مفاوضات مباشرة مع رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب ديمقراطيا ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية والذي يعتبر من الناحية القانونية هو الشريك الشرعي في المفاوضات مع إسرائيل. كما يمكن أيضا إجراء مفاوضات مباشرة مع حماس إن أمكن تحويل الشروط المطلوب تنفيذها قبل التفاوض والمحادثات وكذلك التعاون والدعم إلى ضوابط يمكن أن يؤدي تنفيذها التدريجي عن طريق المحادثات إلى نوع من التعاون (الشروط الايجابية).

ووثيقة المصالحة الأهلية الفلسطينية التي تم توقيعها في القاهرة في الخامس والعشرين من يونيو 2006 بالقاهرة بين 13 فئة – بما في ذلك حماس وفتح – على أساس مبادرة الأسرى بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية لا تحقق بأي حال من الأحوال جميع الشروط المسبقة. لكن يمكن اعتبار هذه الوثيقة نقطة بداية لاختبار صلاحية إستراتيجية العزلة التي تتبعها إسرائيل واللجنة الرباعية للشرق الأوسط مجددا [25].

فلا يمكن إعادة مصداقية وشرعية السياسة تجاه الشرق الأوسط والأدنى إلا إذا نجحت لجنة الشرق الأوسط الرباعية في تنفيذ جدول سير خطة السلام وخارطة الطريق وتحقيقها دوليا. ويجب هنا التغلب على عيوبها وتغيرها التدريجي وتوجهاتها المرحلية المتغيرة. فالمراحل المختلفة لم تصنع الثقة في الماضي والتغير التدريجي ومبدأ التبدل والتغير لم تأت حتى الآن بأي نتائج ملموسة.

وبناء على كل ذلك يفضل الدخول مباشرة في مفاوضات الحل النهائي لأن الحلول الوسط بخصوص المسائل النهائية موجودة بالفعل منذ زمن بعيد. كما لا يمكن الاستغناء عن سرعة إجراء مفاوضات التوصل لحل نهائي بشأن إقامة دولتين لأن النافذة الزمنية بدأت في الانغلاق بالنظر إلى التطور الديموغرافي وسياسة الاستيطان والبنية التحتية الإسرائيلية في الأراضي المقدسة. أما إقامة دولة ذات جنسيتين – وهي النتيجة المنطقية لهذا التطور – فإنها تعتبر من وجهة النظر الإسرائيلية أمرا مخيفا لأنه يقوم على تقويض الدعائم الأساسية التي تقوم عليها إسرائيل – ألا وهي اليهودية والديمقراطية.

4.4 دعم لبنـــان

إن حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو شرط أساسي لتحقيق حل دائم للأزمة المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط وإن كان بالطبع لا يمثل حلا شاملا.

ويمثل إعادة فتح الحوار الداخلي اللبناني عن طريق التنفيذ الكامل لاتفاقية الطائف عام 1989 وقرار مجلس الأمن رقم 1559 أهمية أساسية لتحقيق السلام الداخلي بلبنان. ولن تنجح عملية نزع سلاح حزب الله بما يعني ذلك من استعادة الدولة اللبنانية لسيادتها الكاملة على أراضيها إلا بتقديم إغراءات لحزب الله كمقابل لنزع السلاح.

وتعتبر عوامل الإغراء السياسية من أهم هذه الإغراءات. فالشيعيون ليس لديهم حتى الآن تبعا لنظام ثابت لتوزيع المقاعد حسب الديانة سوى 27 من أصل 128 مقعدا في البرلمان اللبناني وهو ما يوازي 21,1 % فقط من المقاعد[26] على الرغم من أن نسبة السكان الشيعية في البلاد حسب الإحصاءات الرسمية تفوق تلك النسبة ذلك كثيرا. لكن هناك أيضا عوامل جذب اقتصادية: فمناطق التوطن الرئيسية للشيعة في جنوب لبنان وسهل البقاع يسودها التخلف الاقتصادي ومهملة اجتماعيا وتحتاج إلى دعم خاص.

وعملية إقرار السلام الداخلي هذه يجب استكمالها بحل المشاكل الإسرائيلية الأخرى التي مازالت غير محلولة مثل تبادل ناجح للأسرى بين لبنان وإسرائيل والحصول على مساعدات مالية دولية وبالأخص عربية التي تسمح بعودة اللاجئين الداخليين وإعادة أعمار الدمار الذي لحق بالبلاد.

28) قارن في هذا الصدد إصدار كليمنز رونيفيلت: النزاع الإيراني، الشركاء والمصالح وطرق الخروج من التصعيد، جمعية النشاط لخدمة السلام .e.V، تناول النزاعات المدنية، بون، 4 ابريل 2006.

4.5 احتواء ســـوريا

لكن تطور الأوضاع في لبنان لا يتحدد فقط بالعلاقة بين حزب الله وإسرائيل وعدم التوازن السياسي الديني الداخلي بل عن طريق الشركاء الإقليميين الفاعلين بالمنطقة وهما سوريا وإيران.

فالعالم العربي تسيطر عليه المبادئ الثلاث الآتية: لا حرب دون مصر ولا سلام بدون سوريا ولا معاهدة بدون السعودية. وهو إشارة للقوة العسكرية لمصر وقدرة سوريا على إثارة القلق والإمكانيات المادية للسعودية. وهو يسري أيضا على لبنان. فبدون الاحتواء الفعال لسوريا سوف تظل المساعي الدولية لتحقيق الاستقرار في لبنان مساعي جزئية.

فسوريا هي دولة متعددة المذاهب والعرقيات تعيش منعزلة بدرجة كبيرة منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001 من ناحية السياسة الخارجية. ولن تكون مستعدة للتخلي عن ضمانها (الإجباري) ونفوذها المباشر في لبنان المتمثل في حزب الله أو الحيلولة دون إقامة محكمة دولية للكشف عن الاغتيالات السياسية في لبنان (وخاصة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري) أو مساندتها للمقاومة العراقية أو التحالف التكتيكي الخارجي الإجباري مع إيران إلا إذا أدى الضغط الدولي على إسرائيل إلى إجراء مفاوضات جدية تؤدي إلى نتائج حول الجولان وأن يقوم الاتحاد الأوروبي بوضع اتفاقية المشاركة الأوروبية (EURO-MED) التي تم تجميدها في كفة الميزان كترغيب إضافي وأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعرض إلغاء اتفاقية المطالبة بالمسئولية والسيادة اللبنانية من عام 2003 وأن تقوم السعودية بدعم اتفاقية سورية إسرائيلية دعما ماديا. ولن يمكن تحقيق الحل القاضي بإعادة ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا وخاصة بالنسبة لمزارع شبعا [27] إلا من خلال هذا الحل الشامل.

4.6 إدمـــاج إيران

لا يمكن انتظار دور بناء لإيران في الصراع بالشرق الأوسط أي تخلي إيران عن استخدام حزب الله لإدارة حرب غير نظامية وأعمال تخريبية إلا في حال إيجاد حل وسط في النزاع النووي مع إيران على أن يكون "حافظا لماء الوجه" من وجهة النظر الإيرانية.

ومازال من الممكن الخروج من مأزق دائرة التصعيد وذلك لعدة أسباب. فمن ناحية يلعب عنصر الوقت دورا ليس لخدمة إيران فحسب – كما يزعم البعض خطأ – بل لخدمة المجتمع الدولي أيضا. وحسب تقدير المخابرات القومية في صيف عام 2005 وهو تقرير مخابراتي هام عن إيران في الولايات المتحدة الأمريكية فإن إيران لن تكون قادرة على استخدام اليورانيوم المخصب لأغراض عسكرية إلا بعد حوالي خمس إلى عشر سنوات على أفضل تقدير.
ولم تجلس الولايات المتحدة – التي ترى في أحدث إستراتيجية قومية للأمن بها أن إيران تمثل أكبر تهديد لها – حتى الآن على طاولة المفاوضات. وهذا هو السبب الأساسي في فشل 3 عمليات تفاوضية للاتحاد الأوروبي مع إيران. فيبدو أن واشنطن هي الوحيدة التي تستطيع تقديم الضمانات الأمنية وعوامل الجذب الاقتصادية ومكاسب الوضع والمكانة لإيران على مائدة المفاوضات والتي من شأنها تغيير حسابات التكاليف والأرباح لإيران من برنامجها النووي.

29) تقرير دراسة العراق الذي قدمته لجنة بيكر هاميلتون في السادس من ديسمبر 2006 يؤكد هذه المسائل الأساسية وإن كان لم يذكر شيئا عن اتفاقية المشاركة الإنتاجية.

30) بينما تحل سياسة الجوار الأوروبية (ENP) محل الشراكة الأورومتوسطية (EMP) إلا أنها لا تحل محل عملية برشلونة للسلام. لكن الشراكة الأورومتوسطية تعتبر منذ عام 2003 تابعة لسياسة الجوار الأوروبية.

وهناك مقترحات لحلول قصيرة وما بين متوسطة وطويلة المدى مثل المقترحات التي قدمها في صيف 2005 تيم جولديمان الذي كان سفيرا لسويسرا في إيران من عام 1999 حتى عام 2004. وكذلك برونو بيلود الذي كان من سنة 1993 إلى سنة 1999 نائب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس قسم التصديقات بها[28].
وفي هذا الاتفاق ستلتزم إيران بتحديد نشاطها النووي وقبول المراقبة الدولية الواسعة لأنشطتها النووية. في المقابل يقوم الغرب بمنحها حقا محدودا جدا للتخصيب كما يعطيها دعما تكنولوجيا ويعرض عليها تعاونا جذابا. وسيتكون هذا الاتفاق من مرحلتين: المرحلة الأولى مدتها خمس سنوات يكون الهدف منها هو بناء الثقة المتبادلة. وبعد انتهاء المرحلة الأولى بنجاح يتم الاتفاق على بنود المرحلة الثانية. وهذه تتضمن حجما أكبر من التخصيب كما تطالب بها إيران. لكنها يجب أن تتم في إطار نظام متعدد الأطراف على أن يتم إقامة شراكة دولية للملكية والإدارة وتسويق الإنتاج. لكن سيبقى هناك بالطبع خطر حدوث سيناريو التسلل لقيام إيران رغم كل ذلك من ممارسة برنامج نووي سري.

أما المقترحات المتوسطة والطويلة المدى لوقف التصعيد فستتمثل بالطبع في تخصيب اليورانيوم تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإقامة منطقة خالية من الأسلحة الذرية والبيولوجية والكيماوية وكذلك التوقيع على اتفاقية لتحديد المدى لرؤوس حمل الصواريخ.

4.7 تحقيق استقرار العراق

لن يمكن منع انهيار وانقسام العراق إلا إذا تحققت أربعة شروط أساسية في السياق الدولي: يجب أن تقبل الشيعة أنهم لن يستطيعون حكم العراق بمفردهم. كما يجب أن يفهم السنة أنهم لن يستطيعوا حكم العراق. ويجب أن يقبل الأكراد في النهاية أن ليس بمقدورهم الوصول للحكم خارج العراق. وأخيرا يجب أن تقتنع هذه المجموعات الثلاثة أن الحلول الوسط السياسية وليس العنف هي أفضل الحلول لتحقيق مستقبل أفضل للجميع. بعدها سيكون من الممكن التوصل لإجابات قابلة للتحقيق للمسائل الأساسية: مثل إصدار عفو عام وتحقيق المصالحة الوطنية والتي تتضمن تعديل الدستور الحالي تعديلا جوهريا ومراجعة كل من سياسة التخلص من البعثيين الحالية وحقوق استغلال موارد النفط والغاز المستقبلية وكذلك توزيع الدخل من النفط والغاز وحل مشكلة كركوك وإعادة سيطرة الدولة على البلاد وتحقيق الأمن عن طريق حل الميليشيات وتحسين أداء الحكومة عن طريق تأمين المواد التموينية والقضاء على الفساد وأخيرا وليس آخرا تقوية الحكومة المركزية ببناء نظام فيدرالي للحكم[29]. لكن مازال هناك وقت لتحقيقها. أما مدة الأربعة أشهر التي تم تحديدها بعد تولي حكومة نوري المالكي السلطة في مايو 2006 لتعديل الدستور فقد تم تمديدها حتى سبتمبر 2007.

ولن تكون المجموعات الشعبية العراقية المتناحرة قادرة على الحفاظ على سلامة ووحدة أراضي العراق بدون التزام المجتمع الدولي وإشراك جيرانه الإقليميين. لكن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق التي أعلنها الرئيس بوش في يناير 2007 والتي تقضي بزيادة عدد القوات الأمريكية بعشرين ألف جندي مازالت تعتمد على الحل العسكري وتتغاضى عن إمكانيات الحلول السياسية – خاصة فيما يتعلق بإدخال سوريا وإيران – وإن كانت غير قادرة على الإسهام في تحقيق استقرار العراق.

إن رفع الشرعية السياسية هي شرط أساسي لتحسين الوضع الأمني للعراق. وإن كان تحسين كيفية أداء أدوات تحقيق الأمن وهي قوات الأمن العراقية لا تقل أهمية عن ذلك وإن كانت لا تحسب بعدد هذه القوات فقط. صحيح أن العدد ما إذا كانت قوات الأمن تبلغ 150 ألف أو 200 ألف لها أهميتها، لكن كفاءة هذه القوات وقدرتها على العمل هو العامل الأكثر أهمية وهو ما لم تحققه هذه القوات حتى الآن. فنقص الدافع إلى جانب التسليح والتدريب الغير كافيان هم أهم هذه المشاكل. فعوامل الجذب الرئيسية هي العمل والأجور لكن ما ينقصها حقا هو الولاء تجاه الحكومة الفدرالية.

ولن يستقر الوضع في العراق أو يتحقق الانسحاب الضروري (والتدريجي) والذي مازال مفتوحا زمنيا للقوات الأجنبية من العراق إلا إذا تم رفع عدد ونوعية وتسليح ودوافع وولاء قوات الأمن والقوات المسلحة العراقية في أقرب وقت وبمشاركة الدعم التدريبي لحلف الناتو.

4.8 بنـاء سياسة واسعة لنزع السلاح وتخفيف التوتر

إن حل مشكلة الشرق الأوسط وإعادة الاستقرار للعراق وحل النزاع النووي مع إيران هم القاعدة الأساسية لإقرار ووضع سياسة إقليمية شاملة لنزع السلاح وتخفيف حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط والأدنى بهدف خلق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والتي تؤدي على غرار عملية التعاون الاقتصادي والتنمية لأوروبا لمزيد من الأمان والتعاون في هذه المنطقة.

لكن لا يمكن نسخ ونقل عملية التعاون الاقتصادي والتنمية لأوروبا بسهولة إلى الشرق الأوسط والأدنى وشمال أفريقيا لعدة أسباب. فالنزاع في هذه المنطقة ليس نزاعا ثنائي القطب ولكنه نزاع متعدد الأقطاب يمتد على عدة محاور تتداخل في أجزاء منها ما بين تركيا وإيران وإسرائيل والعالم العربي. وحيث لا تعتبر أسلحة الدمار الشامل نوع من أنواع الردع وإنما تم استخدامها بالفعل. كذلك لا توجد حالة من بقاء الوضع الراهن في الأراضي فكثير من المشاكل الحدودية لم تحل بعد. كذلك لا توجد بالمنطقة أي مؤسسة متعددة الدول – باستثناء جامعة الدول العربية – التي يمكن أن تؤدي دورا بناءا يحظى بالثقة. وأخيرا لا تتمتع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العالم العربي بسمعة فوق مستوى الشبهات حيث يتم الربط في المنطقة بوضوح بين عملية التعاون الاقتصادي والتنمية لأوروبا وتفكك الاتحاد السوفيتي. وبالطبع لا تريد الأنظمة العربية المطلقة الحاكمة أن تتعرض لنفس القدر.

لكن هناك نماذج أخرى – مثل اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN) وكذلك منظمة الدول الأمريكية – التي يمكن أن تقدم مثالا لهيكل أمني في المنطقة. لكن دور القوى الخارجية سوف يقتصر على كونه دورا وسيطيا. ولكي يمكن تطوير ملكية إقليمية لابد من أن تنبع المبادرة بالطبع من المنطقة نفسها. ويمكن ملاحظة عدد من المحاولات في هذا الاتجاه مثل مبادرة مبارك ومبادرة ولي العهد السعودي السابق عبد الله ولا يمكن أن نغفل هنا أيضا مبادرة ولي العهد الأردني السابق الأمير حسن. ولا يمكن أن تكون هذه العملية ناجحة على المدى البعيد إلا إذا أمكن بناء ميثاقا يقبله الجميع. ويجب أن يكون مساره ديناميكيا ويضم العالم العربي وإسرائيل وإيران وتركيا لإتاحة الفرصة للحوار بين دول المنطقة وكذلك بين الدول من ناحية ومجتمعاتها (المدنية) من جهة أخرى. ويجب أن يكون تعريف الأمن بها تعريفا واسعا بحيث يضم ويلائم مجموعة الدول المتباينة بقدر كبير بالمنطقة.

4.9 تشجيع التنمية الاجتماعية / الاقتصادية والاندماج

ويقدم الاتحاد الأوروبي عن طريق أداة الجوار والشراكة الأوروبية (سياسة الجوار الأوروبية ENP 30) دعما ماليا يقدر بمبلغ 14،3 مليار يورو للفترة من 2007 حتى 2013 لدول حوض البحر المتوسط العشرة وست دول من أوروبا الشرقية وهو يزيد كثيرا عما كانت تقدمه في الماضي تحت البرنامجين المنفصلين للدعم وهما ميدا MEDA وتأسيس (TACIS 8.5) مليار يورو بين عامي 2000 و 2006. وبهذا يصبح الاتحاد الأوروبي هو أهم شريك خارجي في عملية التعاون التنموي بالمنطقة والذي يستطيع تنمية التطور الاجتماعي الاقتصادي والاندماج بصورة مستديمة. ويجب ألا تقتصر هذه المساعدة التنموية على تحقيق التحرير التجاري ولكنه يجب أن يكون داعما للتغير الهيكلي وأن يكون اهتمامه مصبوبا على النقاط التالية : الخصخصة الهادفة وتنويع البناء الاقتصادي وإصلاح الماليات العامة وتحسين كفاءة أسواق العمل وتقوية الثروة البشرية وزيادة الاستثمارات الداخلية و الأجنبية وتحسين البنية الأساسية الاقتصادية وأخيرا تحرير الأسواق التجارية وأسواق رأس المال بحيث يصاحبه مزيج من الإجراءات الاقتصادية الهامة الخاصة بالسياسة الضريبية والمالية والنقدية.

وسياسة الجوار الأوروبية والتي تعتمد في أساسها على السياسة الأمنية الأوروبية ودستورها تعكس الخبرة الناجمة عن التوسع شرقا وسياسة الانضمام المتبادل. يجب أن تحرص ألمانيا على ألا يتم إضعاف عملية الاندماج الإقليمية والمبادئ المتعدد الجوانب للشراكة الأورومتوسطية بهذه الطريقة. صحيح أن سياسة الجوار الأوروبية تدخل نظريا في الحريات الأربعة وهي رأس المال والبضائع والخدمات والأشخاص أكثر من الشراكة الأورومتوسطية. فسياسة الجوار الأوروبية يجب أن تثبت ذلك عن طريق تحرير التجارة مع المنتجات الزراعية وتطوير سياسة مشتركة للهجرة.

4.10 المطالبة بالانفتاح السياسي

يجب أن تطالب ألمانيا أيضا بالمزيد من الانفتاح السياسي في المنطقة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآليات التالية.

أن تؤدي سياسة الجوار الأوروبية (ENP) إلى إحداث تغيير نوعي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي. فهو يتخلى عن السوط الذي كان يرفعه دائما بالتهديد وإن لم يستخدمه أبدا (مادة الإيقاف) للشراكة الأورومتوسطية وتركز على عوامل الجذب الايجابية (وضع الشروط الايجابية) : فكلما زاد ما يمكن تحقيقه من خطط العمل الثنائية كلما زادت النتائج السياسية والاقتصادية والمالية الايجابية. ويجب أن تطالب ألمانيا بإدخال أهداف إصلاح سياسية داخلية خاصة إلى جانب الأهداف الفعلية للتحديث الاقتصادي.

ويجب أن تحرص ألمانيا في مبادرة السلام الواسعة (BMENA) والتي ولدت كنوع من التضامن بعد النزاع حول حرب العراق الأخيرة في عام 2004 على الخطوط والقواعد الأساسية الأربعة التالية: فإلى جانب الملكية الإقليمية وتجنب فكرة "حل واحد يناسب الجميع" يجب تحقيق المصداقية وتشجيع الديمقراطية. مصداقية مبادرة الشرق الأوسط الواسعة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت هناك جهود دائمة وخالية من العنف لحل كل من الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة العراقية والنزاع النووي مع إيران.

ويجب أن يتضمن تشجيع الديمقراطية الإجابة على المشكلة التي لم تحل حتى الآن في كيفية التعامل مع المتشددين والمتطرفين الإسلاميين. ويجب أن يكون الهدف هو إدخال الأجزاء القادرة على الاندماج والمستعدة له من الحركات الإسلامية والمستعدة صراحة للتخلي عن العنف وإقرار للسلام واحترام قواعد الديمقراطية في دولها في العملية السياسية. وهنا أيضا يستطيع الغرب لعب دور الوسيط في هذا المجال وفتح الأبواب للحوار القائم على الموضوعية والهادف لتحقيق المشروعات المشتركة بين الجماعات العلمانية والإسلامية.

فلا يجب بأي حال من الأحوال النظر للحركات الإسلامية على أنها متشابهة أو أن يتم وصمها بأنها "تمثل خطرا على الدولة" أو بأنها "إرهابية" أو أن تُهَمَّش أو أن يتم إخضاعها بشدة. فالاشتراك في العمل البرلماني أو العمل الحكومي لا يخدم فقط مبدأ الاشتراك ولكنها تؤدي بالضرورة إلى إبطال مفعول سحر الحركات الإسلامية وتعاليمها للإصلاح التي تتمثل في الشعار الإسلامي "الإسلام هو الحل". لذا يمكن بالتبعية التعرف على فروع الجماعات الإسلامية المستعدة للعنف والداعية إلى التغيير الجذري للأنظمة وسحب صفتها الشرعية وعزلها.

لكن هذا هو جزء من أجزاء الإستراتيجية، فيجب في نفس الوقت العمل على تكثيف تشجيع البديل المتضامن والهادف للعدالة بين الجنسين والعلماني والديمقراطي في هذه الدول.

عن المؤلف: أندري جيربر هو رئيس قسم الشرق الأوسط والأدنى وشمال إفريقيا بمؤسسة فريدريش إيبرت

كومباس 2020

ألمانيا في العلاقات الدولية
أهداف وآليات وتصورات

- **راينهارد كروم**، "وسط آسيا – الصراع على السلطة، الطاقة وحقوق الإنسان"، يناير 2007
- **بريتا يوريسن**، "البلقان – عن الحرب والسلام وأوروبا"، يناير 2007
- **أندرى جيربر**، "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – المنطقة المتعثرة على مفترق الطرق"، يناير 2007
- **هانز جيسمان**، "وداعا لنزع السلاح؟ نقاط تعريف سياسة رقابة التسلح الألمانية"، يناير 2007

- مهام الجيش الألماني في الخارج
- الصين
- الديموغرافية والهجرة
- تعزيز الديمقراطية
- أمن الطاقة
- التكامل الأوروبي
- الهند
- تعزيز السلام
- تشكيل العولمة
- الصحة العالمية
- أميركا اللاتينية
- حقوق الإنسان ومسائل اجتماعية
- مؤسسات متعددة الأطراف
- الجريمة المنظمة
- البلدان ما بعد الشيوعية
- الدين والسياسة
- روسيا
- أفريقيا جنوب الصحراء
- جنوب شرق آسيا
- الإرهاب
- العلاقة العبر أطلسية
- البيئة
- الاقتصاد العالمي

ISBN 978-3-89892-633-1